

بحث بعنوان:

" أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري
دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية "

إعداد

دكتورة/ دعاء حافظ إمام عبد اللطيف

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

2020

أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري

دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية

1-مقدمة البحث:

يعد رأس المال الفكري من الأصول الهامة والحرجة في خلق قيمة للشركة من ناحية ، وبناء ميزة تنافسية للشركة وخلق قيمة لحملة الأسهم من ناحية أخرى ، حيث اعتمدت الكثير من الشركات في القرن الحادي والعشرين على قدرتها على استخدام رأس المال الفكري لديها في تحقيق ميزة تنافسية لها (Li et al., 2015 ; Muttakin et al., 2012). كما أضافت دراسة (Salehi et al., 2014) أن - في ظل عصر المعلومات- يعد الاستخدام الفعال لرأس المال الفكري عاملاً هاماً لنجاح أو فشل الأعمال ، لذلك ينبغي على الشركات تحويل تركيزها من الاستثمار في الأصول الملموسة إلى الاستثمار في الأصول غير الملموسة.

وعلى الرغم من أهمية رأس المال الفكري إلا أن معايير إعداد التقارير المالية الحالية (International Financial Reports Standards(IFRS)) تعترف بالاستثمار في رأس المال الفكري كمصروف فور حدوثه ، مما أدى إلى فشل التقارير المالية في التعبير بعدالة عن تلك الأصول التي تخلق قيمة للشركة. مما يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومستخدمي التقارير المالية. ولذلك نادى الأكاديميون والمنظمون لمهنة المحاسبة الشركات بضرورة تحسين إفصاحها عن أصول رأس المال الفكري. الأمر الذي يساهم في تقليل مشكلتي عدم تماثل المعلومات ودرجة عدم التأكد لدى المستثمرين عن الأمور المستقبلية للشركة ، وكذلك يسهل عمل تقييم دقيق لوضع الشركة المالي (Dumay & Guthrie, 2017).

بالإضافة إلى ذلك لم يعد نجاح الشركة يتم تحقيقه من خلال حصول الشركة على الموارد المالية فقط ، وإنما يرتبط بحصول الشركة على الأصول غير المالية. ما يساهم في تحقيق ميزة تنافسية للشركة. ولذلك فإن النمو المنزاد للإفصاح عن رأس المال الفكري ، نتج من عدم كفاية الإفصاح المالي للتعامل مع المشاكل والصعوبات المصاحبة لإدارة تطور الأصول المستحدثة. وترتبط تلك الصعوبات بعدم إمكانية

الاعتماد على المعلومات المالية- وفقاً لأساس التكاليف التاريخية- في تقييم القيمة الحقيقية لأصول الشركة وعدم قدرة إدارة الشركة على اتخاذ القرارات الملائمة بالاعتماد على الأصول المالية فقط. ولذلك أتجهت الشركات لتطوير أدوات محاسبية تعكس التزام الشركة تجاه أصحاب المصالح فيها. تشمل تلك الأدوات تقارير بيئية ، اجتماعية ومن ثم تقارير مستمرة كمحاولة للاستجابة إلى احتياجات وتوقعات حملة الأسهم (Madi et al.,2014).

وهذا ما أكدته دراسة (Haji, 2015) حيث أشارت إلى أن القوائم المالية وحدها توفر معلومات غير كاملة وتم انتقادها بشكل كبير بسبب اتجاهها التاريخي. مما أدى إلى وجود طلب على إطار تقرير أعمال بديل يدمج كل من المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ، والذي يعرف بتقرير الأعمال المتكامل(Integrated Business Report(IBR)). حيث أشار معهد التقرير المتكامل الدولي((International Integrated Reporting council (IIRC) إلى الاتجاه نحو إطار تقرير شامل تتكامل فيه معلومات عن رأس المال الاجتماعي ، القضايا البيئية ، ورأس المال الفكري للشركة مع ربط تلك المعلومات برأس المال المالي لها(IIRC,2013).

إضافة إلى ما سبق أوضحت دراسة (Akhtaruddin& Haron , 2010) أن كلما زاد استقلال أعضاء لجنة المراجعة كلما تحرروا من تأثير إدارة الشركة عليهم. ويساهم ذلك في التأكد من جودة ومصداقية عمليات التقرير، ويقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين إداة الشركة وأصحاب المصلحة مع الشركة. ونظراً لأن الإفصاح عن رأس المال الفكري يلعب دوراً هاماً في تقييم أسهم الشركة في سوق الإدارة المالية ، فإن استقلال لجنة المراجعة يحسن من طبيعة ذلك الإفصاح مما يحقق منفعة للمستثمرين.

ومما سبق يتضح أهمية وجود لجنة المراجعة في الشركات لحماية حقوق أصحاب المصلحة مع الشركة وتقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وأصحاب المصلحة معها. وبالنظر إلى الشركات المقيدة في البورصة المصرية وجد الباحث أن جميع تلك الشركات لديها لجنة المراجعة ، وعلى الرغم من ذلك تختلف خصائصها وجودة مهامها بين تلك الشركات ، ومن ثم يتوقع الباحث أن تلك الخصائص تؤثر على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري فيها.

2- أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري والتي تعد من أهم عناصر المعلومات غير المالية ، لذلك ينبغي تضمينها في تقرير الشركة ، حيث تمثل موارد رأس المال الفكري جزءاً كبيراً من الحصة السوقية للشركة في الاقتصاد الحديث. ولذلك تعكس معلومات رأس المال الفكري القيمة الصحيحة للشركة من خلال تحديد العلاقات المخفأة بين الأشكال المختلفة للأصول.

تتبع أهمية البحث الأكاديمية من قلة البحوث الأكاديمية العربية ذات الصلة باختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري . وبالتالي يساهم هذا البحث في إثراء الفكر المحاسبي المتعلق بالإفصاح عن رأس المال الفكري. كما يستمد هذا البحث أهميته المهنية العملية لكونه يسعى لاختبار فروضه عملياً على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، باستخدام البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية لهذه الشركات والإيضاحات المتممة لها. وعلى الرغم من أن جميع الشركات المقيدة في البورصة المصرية لديها لجنة مراجعة ، إلا إن خصائصها وجودتها تختلف بين تلك الشركات ومن ثم من المتوقع أن تؤثر على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري فيها.

كما توجد عدة دوافع لهذا البحث من أهمها ؛ البحث عن دليل عملي بشأن العلاقة بين جودة خصائص لجنة المراجعة مقاسة بحجم لجنة المراجعة ، استقلالها ، وعدد تكرار اجتماعاتها ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، والبحث عن دليل عملي بشأن المحددات الرقابية الخاصة بالشركات التي تؤثر على تلك العلاقة. وكذلك تقييم التجربة المصرية بشأن تفعيل جودة لجنة المراجعة ، وأثر ذلك على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. وأخيراً، اختبار العلاقة محل الدراسة عملياً.

3- هدف البحث:

تستهدف هذه الدراسة اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المقيدة في البورصة المصرية. وتشمل خصائص لجنة المراجعة حجم لجنة المراجعة ،

استقلال أعضائها ، وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة. كما تستهدف تلك الدراسة اختبار هل يوجد دليل عملي على وجود مثل هذا التأثير من عدمه في بيئة الأعمال المصرية.

4-مشكلة البحث:

أوضحت دراسة (Maaloul & Zeghal, 2015) أن الاستثمار في رأس المال الفكري مثل نفقات البحوث والتطوير، الموارد البشرية ، العلاقات مع العملاء ، نظم المعلومات ، والمجالات الأخرى يعد أحد وسائل خلق قيمة حقيقية لمعظم الشركات والقطاعات الاقتصادية اليوم. وهذا ما أكدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2013) فأشارت إلى تزايد استمرار الاستثمار في رأس المال الفكري في العالم ، حيث تجاوزت الاستثمارات في رأس المال الفكري الاستثمار في رأس المال المالي والمادي في الاقتصادات المتقدمة اليوم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من النمو المتزايد في الاستثمار في رأس المال الفكري وأهميته الاقتصادية للشركات بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة ، إلا أنه ما زال الاعتراف المحاسبي به في القوائم المالية غير واضحاً. ولذلك أوضح مجلس معايير المحاسبة المالي - في الولايات المتحدة الأمريكية- عدة أسباب لذلك منها صعوبة الرقابة وقياس عناصر رأس المال الفكري ، صعوبة تقييم التدفقات النقدية المتحققة منه ، وارتفاع عدم التأكد المرتبط برأس المال الفكري. ولذا يتم الاعتراف بمعظم الاستثمارات في رأس المال الفكري على أنها مصاريف في الفترة التي حدثت فيها ، على الرغم من أن المنافع المتوقعة من تلك الاستثمارات ستتحقق في فترات تالية لذلك.

إضافة إلى ذلك أكدت الدراسة على أن عدم الاعتراف والإفصاح عن رأس المال الفكري قد يؤدي إلى عواقب سلبية اقتصادية سواء كان ذلك للشركات ، الأسواق المالية ، والمجتمع بصفة عامة. لذلك توصلت إلى أن عدم الاعتراف هذا يؤدي إلى زيادة فجوة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف داخل الشركة وخارجها ، الأمر الذي يؤدي إلى التقييم الخاطئ للشركة والأرباح المستقبلية لها.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة نظرياً وعملياً على التساؤلات التالية: ما هي أهمية ودوافع الإفصاح عن رأس المال الفكري؟ ما هي أهمية لجنة المراجعة في الشركات المصرية؟ ما شكل

وإتجاه العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ هل يوجد دليل عملي في بيئة الأعمال المصرية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري؟

5- حدود البحث:

يركز هذا البحث بصفة أساسية على دراسة واختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة مقاسة بحجم لجنة المراجعة ، استقلالها ، وتكرار اجتماعاتها و مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولذلك يخرج عن نطاق هذا البحث اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركة وكذا على الإفصاح عن المسؤولية البيئية لها. وسيتم قياس خصائص لجنة المراجعة من خلال حجم لجنة المراجعة ، استقلالها ، وتكرار اجتماعاتها ، ولذلك يخرج عن نطاق البحث دراسة المحددات الأخرى لخصائص لجنة المراجعة مثل الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة.

6- خطة البحث:

- سيتم استكمال البحث على النحو التالي
- 1/6- مفهوم وأنواع رأس المال الفكري.
- 2/6- أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري.
- 3/6- مفهوم وأهمية لجنة المراجعة.
- 4/6- محددات فعالية لجنة المراجعة.
- 5/6- تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.
- 6/6- المتغيرات الرقابية المؤثرة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في سياق العلاقة محل الدراسة.
- 7/6- نموذج ومنهجية البحث.
- 8/6- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/6- مفهوم وأنواع رأس المال الفكري:

بداية لم يتفق الباحثون الأكاديميون على مفهوم مقبول قبولاً عاماً لرأس المال الفكري أو تحديد هيكل عام له ، وذلك نظراً لكون رأس المال الفكري أصل غير ملموس. وعلى الرغم من ذلك خلصت دراسة (Ramanauskaite & Langinauskite, 2014) إلى اتفاق بعض الدراسات السابقة (Berzkalne, 2013) على استخدام عناصر مشتركة عند تعريف رأس المال الفكري وهي المعرفة ، الأصول ، والقيمة ، حيث يرتبط مفهوم رأس المال الفكري بالمهارات والابتكارات وخلق قيمة للشركة. ولذلك يمكن القول بأن رأس المال الفكري هو أصل غير ملموس يرتبط عادة بالمعرفة التي يمتلكها الأشخاص أو فريق العمل أو المعلومات التي تحصل الشركة عليها والتي تساعدها في خلق قيمة مضافة لها. وأكدت دراسة (Salehi et al., 2014) هذا ، حيث أشارت إلى أن رأس المال الفكري يمثل مجموعة من الأصول المعرفية التي تساهم في خلق ميزة تنافسية للشركة من خلال تحقيق قيمة مضافة لأصحاب الأسهم المؤسسين للشركة.

كما اتفقت دراستا (Bhasin, 2011; Wagiciengo , 2012) على أن رأس المال الفكري يمثل مجموع كل من رأس المال البشري (الموهبة) ؛ رأس المال الهيكلي (الملكية الفكرية ؛ البرمجيات ، الوثائق، والمعارف الأخرى) ، ورأس مال العلاقات (المرتبط بالعميل). كما أشارت إلى مفهوم أكثر شمولاً لرأس المال الفكري بأنه "امتلاك المعرفة والمهارات المهنية ، العلاقات الجيدة ، والكفاءات التكنولوجية ، والتي تؤدي في النهاية إلى تحقيق ميزة تنافسية للشركة (نقلاً عن معهد المحاسبين الإداريين Chartered Institute of Management Accountants (CIMA, 2001).

لذلك تقترح هذه الدراسة أن رأس المال الفكري يمثل دمجاً بين رأس المال البشري: العقول ، المهارات والبصائر، رأس المال الهيكلي ، ورأس مال العلاقات. ولذلك يمثل القدرة على تحويل المعرفة من خلال الأصول غير الملموسة إلى موارد تخلق وتحقق ثروة للشركة ، وهذا ما يعكس الاختلاف بين القيمة الدفترية للشركة وقيمتها السوقية.

وفي هذا النسق أشارت دراسة (Macerinskiene & Survilaite , 2011) إلى أنه يمكن توضيح أربع

طرق لشرح هياكل رأس المال الفكري تشمل:

- أ- تقسيم رأس المال الفكري إلى ثلاثة أجزاء متساوية الأهمية وهي فريق عمل الشركة ، العمليات الداخلية(الهيكلية) ، والعلاقات مع البيئة الخارجية.
- ب-تقسيم رأس المال الفكري إلى جزئين هما فريق العمل وهيكل الشركة (حيث يضم رأس مال العلاقات/رأس المال التنظيمي).
- ج-تقسيم رأس المال الفكري إلى أربع أجزاء ، بالإضافة إلى الثلاث أجزاء (بشري ، تنظيمي ، وعلاقات) يتم تضمين رأس المال المالي معهم.
- د- توسيع هيكل رأس المال الفكري بحيث يتم إضافة الملكية الفكرية إلى رأس المال البشري والهيكلي.

واختار الباحثون في هذه الدراسة استخدام الهيكل الأكثر قبولا بين الدراسات السابقة وهو تقسيم رأس المال الفكري إلى ثلاثة عناصر هي رأس المال البشري (فريق العمل) ، رأس المال التنظيمي(هيكل) ، ورأس مال العلاقات (علاقات ، سوق ، ومستهلك) . ويلاحظ أنه على الرغم من اختلاف مسميات مكونات هيكل رأس المال الفكري ، إلا أن محتواها واحد.

وبداية ، يرتبط رأس المال البشري بالموظفين وفريق العمل داخل الشركة ، وكذلك المعارف والمهارات والخبرات التي يمتلكونها ؛ أيضا ثقافة الشركة والدولة التي تعمل فيها. كما أوضحت دراسة (Salehi et al., 2014) أن رأس المال البشري يعد أكثر الأصول أهمية للشركة وهو مصدر الابتكار والتجديد الاستراتيجي ، ويتضمن الخبرة التقنية ، القدرة على القيادة ، قبول المخاطر، والقدرة على حل المشاكل. ولذلك يمكن القول بأن رأس المال البشري يمثل المعرفة التي يحصل عليها الموظفين وتظل معهم عند عودتهم من العمل ، وبعض هذه المعارف تكون فردية وبعضها تكون جماعية(Beattie &Thomsoa, 2007).

أما رأس المال التنظيمي فيمثل كل شيء يظل داخل الشركة عندما يذهب الموظفون إلى منازلهم. على سبيل المثال كل العناصر غير الملموسة وغير المادية التي تساعد الموظفين في القيام بأعمالهم بجودة أفضل وتؤدي في النهاية إلى خلق قيمة للشركة. ولذلك فهو يمثل كل العناصر غير البشرية للمعرفة مثل قواعد البيانات ، المخططات التنظيمية ، استراتيجيات الشركة ، وأي شيء تفوق قيمته للشركة قيمته المادية(Salehi et al., 2014). كما أشارت هذه الدراسة إلى أن رأس المال الهيكلي يمثل البنية التحتية

لرأس المال البشري ويشمل البرمجيات ، الأجهزة ، العمليات ، براءات الاختراع ، والعلاقات التجارية. ويمكن القول بأن رأس المال الهيكلية يمثل المعرفة التي تظل داخل الشركة في نهاية يوم العمل ، وقد يكون بعضها محمياً قانوناً وتصبح حقوق ملكية فكرية (Beattie &Thomsoa, 2007).

في حين اتفقت دراستا (Macerinskiene & Survilaite , 2011 ; Salehi et al., 2014) على أن رأس مال العلاقات يرتبط بالبيئة الخارجية التي تعمل من خلالها الشركة ، وعلاقتها بالعملاء ، الموردین ، وحملة الأسهم والتي يتم اكتسابها من خلال إجراء أعمال وأنشطة الشركة لتحسين الميزة التنافسية لها. وأشارت دراسة (Giuliani, 2013) أنه ليس من المهم فقط تحديد المكونات الهيكلية لرأس المال الفكري ، ولكن ينبغي أيضاً الأخذ في الاعتبار العلاقات التداخلية بين تلك المكونات ؛ حيث أنها غير كافية بمفردها لخلق قيمة مضافة للشركة.

كما أشارت دراسة (Giuliani, 2013) إلى أن رأس المال الفكري لا يؤدي فقط إلى خلق قيمة مضافة للشركة وإنما قد يؤدي إلى انخفاضها ، وهذا الانخفاض يطلق عليه الالتزامات الفكرية. على سبيل المثال يعبر الإلتزام الاقتصادي عن مسئولية الشركة عن نقل الموارد الاقتصادية أو تقديم خدمات لشركات أخرى في المستقبل ، ومن ثم فإن رأس المال الفكري يمثل الأصول الفكرية والالتزامات الفكرية أيضاً. ووفقاً لهذه الدراسة ، يمكن القول بأن الالتزامات الفكرية هي ديون ؛ التزامات ؛ حصص غير مادية للشركة ناتجة من رأس المال الفكري لها ، والتي تؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول الفكرية ، من خلال تقديم جزء منها للدائنين. وبمعنى آخر يمكن القول بأن الإلتزامات الفكرية تمثل كل الأفعال التي ينبغي القيام بها للوصول أو الحصول على الأصول الفكرية ، وليس ناتجة من الاستخدام غير الفعال لتلك الأصول. واتفق معظم الباحثين في هذا المجال على أن الالتزامات الفكرية لها نفس هيكل الأصول الفكرية فهي تتكون من (بشرى ، تنظيمي ، علاقات) ، كما تنقسم الالتزامات الفكرية أيضاً إلى التزامات داخلية (والتي يمكن للشركة التحكم فيها والسيطرة عليها) والتزامات خارجية (وهي خارج نطاق سيطرة الشركة).

ويخلص الباحث مما سبق إلى اتجاه معظم الدراسات الأكاديمية إلى دراسة رأس المال الفكري من خلال مكوناته. وعلى الرغم من عدم اتفاق تلك الدراسات على نفس المسميات لمكونات رأس المال الفكري ، إلا أن الهيكل الأكثر قبولاً بين الدراسات السابقة هو تقسيم رأس المال الفكري إلى ثلاثة عناصر هي رأس المال

البشري ، رأس المال الهيكلية ، ورأس مال العلاقات. ومن ثم سيستخدم الباحث نفس هذا التقسيم عند إجراء الدراسة التطبيقية.

كما خلص الباحث إلى أن رأس المال الفكري لا يمثل فقط الأصول الفكرية وإنما الالتزامات الفكرية أيضاً. حيث تشمل الالتزامات الفكرية الديون ؛ التزامات ؛ حصص غير مادية للشركة ناتجة من رأس المال الفكري لها ، حيث تمثل كل الأفعال التي ينبغي القيام بها للوصول أو الحصول على الأصول الفكرية، وليست ناتجة من الاستخدام غير الفعال لتلك الأصول ، كما تنقسم الالتزامات الفكرية أيضا إلى التزامات داخلية (والتي يمكن للشركة التحكم فيها والسيطرة عليها) والتزامات خارجية (وهي خارج نطاق سيطرة الشركة).

2/6- أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري:

بداية أشارت دراسة (Beattie & Thomson,2007) إلى أن رأس المال الفكري يعد الآن العامل الرئيسي الذي يعكس القيمة السوقية للعديد من الشركات التي تعمل في الصناعات المعرفية ، وعلى الرغم من ذلك لا يتم الإفصاح عنه كأصل في الميزانية العمومية وإنما قد يتم الإفصاح عنه في الأجزاء السردية في التقارير السنوية.

وأضافت دراسة (Bhasin, 2011) أنه على الرغم من صغر عدد الشركات التي تفصح عن رأس المال الفكري في العالم ، إلا أن تقليل الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤثر سلباً على جودة القرارات المتخذة من جانب حملة الأسهم أو قد يؤدي إلى تضليل وتحريف جوهري. لذلك ألفت هذه الدراسة الضوء على الإفصاح السردية عن رأس المال الفكري في الشركات الهندية. كما أكدت على أن المحرك الرئيسي للأعمال في القرن الحادي والعشرين يرتبط بالاستثمار في رأس المال الفكري ، كما أن نجاح أي اقتصاد لم يعد يرتبط برأس المال المادي والأراضي والمعدات(Makarov , 2010) ، ولكن يرتبط بالأفراد والمعارف التي يمتلكونها. لذلك تقوم الشركات كثيفة التقنية بتقوية معارفها وابتكاراتها سعياً منها لتحقيق النجاح في سوق العمل.

كما أضافت أن آليات الإفصاح التقليدي لم تعد كافية للوفاء بمتطلبات الإفصاح في الشركات في ظل الاقتصاد الحديث. وعلى الرغم من زيادة الطلب على الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري ، إلا أن ما

زالت الدراسات السابقة في هذا المجال مختلفة جوهريا في تحديد حجم وجودة المعلومات التي تفصح عنها. ويؤدي عدم الكفاءة في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري إلى نمو متزايد لمشكلة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة التي يتوافر لديها تلك المعلومات والمستثمرين الذين ليس لديهم علم بها.

وهذا ما أكدته دراسة (Haji, 2015) حيث أشارت إلى أن القوائم المالية وحدها توفر معلومات غير كاملة وتم انتقادها بشكل كبير بسبب اتجاهها التاريخي. مما أدى إلى وجود طلب على إطار تقرير أعمال بديل يدمج كل من المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ، والذي يعرف بتقرير الأعمال المتكامل. حيث أشار معهد التقرير المتكامل الدولي ((International Integrated Reporting council (IIRC) إلى الاتجاه نحو إطار تقرير شامل متكامل فيه معلومات عن رأس المال الاجتماعي ، القضايا البيئية ، ورأس المال الفكري للشركة مع ربط تلك المعلومات برأس المال المالي لها (IIRC,2013). وكذلك اتفقت دراسة (Sangiorgi & Siboni, 2017) مع دراسة (Haji, 2015) في الإشارة إلى زيادة الاهتمام بقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في العقد الأخير. ولذلك قامت دراسة (Sangiorgi & Siboni, 2017) بفحص ممارسات الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري في الجامعات الإيطالية في تقاريرهم الإجتماعية الاختيارية.

ولذلك أوصت هذه الدراسة بضرورة تبني الشركان ثقافة التأكيد على أهمية رأس المال الفكري في تحقيق ميزة تنافسية في الأعمال. ولذا ينبغي على الشركات التي تهتم بعلاقتها مع أسواق رأس المال أن تطور مبادرات استراتيجية وتكتيكية للإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري. وكذلك ينبغي عليها عدم الاهتمام بالإفصاح عن رأس المال الفكري لخدمة الإدارة الداخلية فقط ، وإنما ينبغي عليها استهداف توفير تلك المعلومات لحملة الأسهم الخارجية أيضاً. ومن ثم ينبغي على الجهات المهنية المحاسبية أن تتضافر جهودها على مستوى العالم لتطوير نظم تقييم مقبولة وإصدار معيار موحد للإفصاح عن رأس المال الفكري.

إضافة إلى ذلك ، أشارت دراسة (Garanina & Dumay,2017) إلى أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري في تقليل تماثل المعلومات المصاحب لنظرية الوكالة. حيث قامت بفحص مدى الإفصاح عن رأس المال الفكري من جانب مالكي ومديري الشركات في نشرات الاكتتاب العام الأولية (Initial Public Offering (IPO) ، وبصفة أكثر تحديداً قامت باختبار أثر ذلك الإفصاح على أداء الأسهم بعد الإصدار

بناءً على الاكتتابات الأولية لشركات التقنية المقيدة ببورصة NASDA من سنة 2002 وحتى سنة 2013. وذلك تمثيلاً مع تقرير الأعمال المتكامل الذي تم تطويره نتيجة الأزمة المالية العالمية وقصور التقارير المالية التقليدية.

كما أشارت هذه الدراسة إلى أن الإفصاح عن رأس المال الفكري أصبح يناقش في الأدب المحاسبي على نطاق واسع ، كما تم تضمينه في تقرير الأعمال المتكامل مع رؤوس الأموال الأخرى ذات الصلة في عام 2013. ويعد تقرير الأعمال المتكامل استجابة مباشرة للأزمة العالمية بسبب قصور التقارير المالية التقليدية. وعلى الرغم من ذلك لا توجد تقارير كافية ومتاحة خلال فترات مالية مختلفة تمكن من اختبار الإفصاح عن رأس المال الفكري والإفصاح غير المالي ودوره في خلق قيمة للشركة. لذلك أشارت الدراسة إلى أن تقرير الأعمال المتكامل وما يتضمنه من معلومات غير مالية وعلاقته بخلق قيمة للشركة له تداعيات هامة ذات صلة بكيفية قيام المديرين بالإفصاح عن تلك المعلومات للمستثمرين .

إضافة إلى ذلك ساهمت هذه الدراسة في الأدب المحاسبي عن طريق التأكيد على أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري وتقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات المرتبطة بنظرية الوكالة. كما ألفت هذه الدراسة الضوء على أن النشرات Prospectuses تعد وسيلة أفضل للإفصاح عن رأس المال الفكري حيث يوجد اختلاف جوهري بين المعلومات في التقارير السنوية والمعلومات المفصحة عنها في النشرات. حيث أوضحت أن الشركات تفصح عن معلومات اختيارية أكثر للمستثمرين ذات الصلة باستراتيجية الشركة ، البدائل المستقبلية لتطوير الشركة ، والمخاطر التي تتعرض لها الشركة في النشرات بشكل أكبر مقارنة بالتقارير السنوية .

ويمكن السبب الأساسي في ذلك ، في تركيز التقارير السنوية بشكل أكبر على البيانات التاريخية للشركة والأداء المالي ، بينما تركز النشرات بشكل أكبر على الجوانب المستقبلية للشركة. وعلى الرغم من أن كلاهما يوفر معلومات مالية موحدة ، إلا أن الاختلاف الأساسي بينهما هو أهمية الإفصاح غير المالي في النشرات والتي تفتقد لها التقارير السنوية. بالإضافة إلى ذلك توفر النشرات ايضاحات ملائمة وفي الوقت المناسب من وجهة نظر المستثمرين حيث تهدف تلك النشرات إلى توفير معلومات تؤثر على قرارات الاستثمار المتوقع اتخاذها بالقرب من تاريخ إصدار تلك النشرات.

ولذلك أصدرت الجهات المهنية المنوط بها إصدار المعايير المحاسبية معيار المحاسبة الدولي رقم (38) المعنون "بالأصول غير الملموسة" ومعيار المحاسبة المصري المعدل رقم (23) المناظر له والمعنون "بالأصول غير الملموسة" لسنة 2015 والذي ألزم الشركات بالإفصاح عن بنود الأصول غير الملموسة كأصل مستقل عن الأصول الملموسة وتشمل شهرة المحل ، نفقات البحوث والتطوير ، نفقات التدريب ، التراخيص وعقود الامتياز ، وبراءات الاختراع. وكذا تم إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (19) والمعنون "بمزايا العاملين" ومعيار المحاسبة المصري المعدل المناظر له رقم (38) والمعنون "بمزايا العاملين" لسنة 2015 ، والذي ألزم الشركات بالإفصاح عن مزايا العاملين كبنود مستقلة في القوائم المالية وتمثل رأس المال البشري للشركات. ووفقاً لذلك تشمل مزايا العاملين الأجور والمرتبات ، التأمينات الاجتماعية ، الإجازات السنوية المدفوعة الأجر ، المكافآت ، الرعاية الصحية ، الإسكان ، معاشات التقاعد ، التأمين على الحياة ، ومزايا العجز.

ويخلص الباحث مما سبق إلى عدم كفاية آليات الإفصاح التقليدي للوفاء بمتطلبات الإفصاح في الشركات في ظل الاقتصاد الحديث ، حيث توفر القوائم المالية معلومات غير كاملة وتم انتقادها بشكل كبير بسبب اتجاهها التاريخي. الأمر الذي ساهم في تزايد أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري لتقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وأصحاب المصلحة معها. لذا بدأت بعض الشركات في الإفصاح عن رأس المال الفكري في تقرير الاعمال المتكامل مع رؤوس الأموال الأخرى.

3/6- مفهوم وأهمية لجنة المراجعة:

بداية فيما يتعلق بمفهوم لجنة المراجعة ، أوضحت قواعد القيد والشطب المصرية لعام 2019 أن لجنة المراجعة هي " لجنة منبثقة من مجلس الإدارة يجب ألا يقل عدد أعضائها غير التنفيذيين عن ثلاثة أعضاء مشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة ، كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية ، ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين". وقد يتم تكوين لجان المراجعة بشكل إلزامي في الشركات المقيدة بالبورصة أو بشكل اختياري في الشركات غير المقيدة بالبورصة. كما أشارت بعض الدراسات (Aldamen et al., 2012 ; Haji & Anifowose, 2016 ; Salehi & Shirazi , 2016) إلى أن عدد أعضاء

لجنة المراجعة يجب أن يتراوح بين ثلاثة وخمسة أعضاء مستقلين ، ويشترط توافر الخبرة المالية في معظمهم. علاوة على ذلك ، يجب أن يكون رئيس لجنة المراجعة عضواً مستقلاً في مجلس إدارة الشركة أو مديراً غير تنفيذي.

أما فيما يتعلق بمهام لجنة المراجعة فقد أوضحت المادة (37) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والخاصة بلجنة المراجعة وفقاً لآخر تعديل لها في يونيو 2019 وكذلك دراسة (Bome et al., 2016) ، أن على كل شركة مقيدة بالبورصة المصرية تكوين لجنة المراجعة ويصدر باختيار أعضائها وتحديد رئيسها قرار من مجلس الإدارة وتشمل مهامها ما يلي:

- أ- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الإلتزام بتطبيقها.
- ب- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- ج- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعه تنفيذ توصياتها.
- د- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة القوائم المالية الدورية والسنوات ، نشرات الإكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية ، والموازنات التقديرية.
- هـ- فحص مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيداً لإرسالها إلى مراقب الحسابات.
- و- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم بما لا يخالف أحكام القانون.
- ز- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهم.
- ح- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.

ط- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم إبرمها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

كما ينبغي على اللجنة التحقق من استجابة إدارة الشركة لتوصيات مراقب الحسابات والهيئة. وتقدم اللجنة تقارير ربع السنوية على الأقل إلى مجلس إدارة الشركة مباشرة. ولمجلس إدارة الشركة تكليف اللجنة بأية أعمال يراها في صالح الشركة. وعلى مجلس إدارة الشركة والمسئولين عنها الرد على توصيات اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار بها. وعلى رئيس اللجنة إخطار البورصة والهيئة في حال عدم الاستجابة خلال ستين يوم للملاحظات الجوهرية التي يقدمها للمجلس. وتغفى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن 100 مليون جنيه من وجود لجنة للمراجعة بها.

أما فيما يتعلق بأهمية لجنة المراجعة فقد أشارت دراسة (علي وشحاته ، 2007) إلى وجود عوامل متعددة ساعدت في زيادة الاهتمام بلجان المراجعة واتجاه معظم الشركات نحو تشكيل تلك اللجان ، لعل أهمها ما يلي:

أ- تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات، وتزايد حالات الغش بها وزيادة رغبة هذه الشركات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها، والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.

ب- الحاجة المتزايدة إلى تحسين الثقة والجودة في التقارير المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

ج- الحد من حالات الغش وزيادة فعالية هيكل الرقابة الداخلية ، وبالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها، خاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة.

خ- زيادة الضغوط من جانب مستخدمي التقارير المالية على الشركات لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة عادلة وسليمة. وخاصة أن اللجنة التي تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين، والذين يملكون المهارات المالية والمحاسبية ولديهم الوقت الكافي، تعد في مكان أفضل من مجلس الإدارة بكامل أعضائه من ناحية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

د- التعارض الموجود بين مراقبي الحسابات وبين إدارة الشركة خاصة في مجال المحافظة على استقلال مراقب الحسابات لإبداء الرأي في عدالة القوائم المالية، ومن ثم فإن وجود لجنة المراجعة في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مراقب الحسابات.

ه- حاجة أصحاب المصلحة في الشركة إلى آلية إدارية تسهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة، كوكيل عنهم، خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية.

وأكدت دراسة(سامي ، 2009) ذلك ، حيث أوضحت أن لجنة المراجعة تعد من أهم آليات حوكمة الشركات لدعم مصداقية القوائم المالية ، حيث تؤدي وظيفة إشرافية على عملية إعداد التقارير المالية ، والتواصل مع المستخدمين من خلال القوائم المالية. ولقد حظيت لجان المراجعة بإهتمام المنظمات المهنية الدولية المتخصصة والباحثين، وخاصةً بعد حالات الافلاس والانهيارات المالية ، التي طالت أكبر الشركات ، في العديد من دول العالم ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن ان تلعبه لجان المراجعة في زيادة جودة التقارير المالية ، التي تصدرها الشركات ، وما لهذا من انعكاس إيجابي على رشد متخذ القرار الاستثماري بسوق الاوراق المالية ، والالتزام بمبادئ الحوكمة. وهو الأمر الذي أدى لقيام البورصات الدولية بمطالبة الشركات المسجلة بها بتكوين لجان مراجعة لتدعيم جودة ومصداقية التقارير المالية.

إضافة إلى ما سبق ، أشارت دراسة(Gan et al., 2013) إلى أن لجنة المراجعة تلعب دورًا هامًا في تحسين حوكمة الشركات. حيث تقوم بحماية مصالح حملة الأسهم سواء فيما يتعلق بممارسات تقرير الأعمال أو الرقابة الداخلية متفقة في ذلك مع دراسة (Allegrini & Greco, 2013). لذلك فإن وجود لجنة المراجعة داخل الشركة يساهم في تحسين وزيادة الإفصاح ، كذلك عندما يكون واحد على الأقل من أعضاء لجنة المراجعة عضوًا في جهات محاسبية مهنية ، مما يساهم في تحسين جودة الإفصاح.

وفي هذا السياق ، أصدرت بورصة الأوراق المالية في طهران (Tehran Securities and Exchange Organization(TSEO)) "ميثاق التدقيق الداخلي" ، وكذلك "ميثاق لجنة المراجعة" في فبراير 2013 ، وذلك لتحديد الهدف من لجنة المراجعة ، سلطاتها ، مسؤولياتها ، تكوينها ، ووظيفة المراجعة

الداخلية. وأوضح هذا الميثاق أن لجنة المراجعة تهدف إلى مساعدة مجلس إدارة الشركة في الوفاء بوظيفة الإشراف وكذلك توفير توكيد معقول فيما يتعلق بفعالية إجراءات حوكمة الشركات ، إدارة المخاطر ، والرقابة الداخلية ؛ جودة التقارير المالية ؛ فعالية التدقيق الداخلي ؛ استقلالية المراجعين الخارجيين وكذلك فعالية المراجعة الخارجية ؛ والالتزام باللوائح والمتطلبات. ووفقاً لمتطلبات (TSEO,2013).

كذلك حدد ميثاق لجنة المراجعة الصادر عن (TSEO,2013) الأدوار الرئيسية للجان المراجعة فيما يتعلق بالتقارير المالية وتشمل: الإشراف على قضايا التقارير المالية الهامة بما في ذلك الأحكام والتقدير المحاسبية ، الإجراءات المحاسبية الهامة ، والإفصاح عن المعاملات للأطراف ذات الصلة ؛ الحصول على توكيد معقول بشأن إمكانية الاعتماد والتوقيت المناسب للتقارير المالية للشركات ؛ الحصول على توكيد معقول بأن التقارير المالية للشركة تتوافق مع المعايير المحاسبية واللوائح المطبقة ؛ الحصول على توكيد معقول بأن يتم توفير جميع المعلومات اللازمة لمجلس إدارة الشركة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتقارير المالية ؛ مراجعة مسودة البيانات المالية قبل الموافقة عليها من جانب مجلس إدارة الشركة ، وكذلك التعديلات التي اقترحها المراجعون الخارجيون (Sultana et al.,2015 ; Salehi & Shirazi , 2016) .

بالإضافة إلى ذلك اتفقت دراستا (Samaha et al.,2015 ; Ntim et al. , 2017) في التأكيد على الدور الرقابي للجنة المراجعة. حيث أشارت دراسة (Samaha et al.,2015) إلى أن لجنة المراجعة تقوم بدور هام في مساعدة مجلس إدارة الشركة في الرقابة والإشراف على سياسة إعداد تقارير الشركة. كما تلعب دوراً هاماً في الوفاء باحتياجات المستثمرين من المعلومات وكآلية رقابة على الإدارة العليا. كما أضافت دراسة (Ntim et al. , 2017) أن لجنة المراجعة تلعب دوراً رئيسياً في توفير رقابة متخصصة للمحاسبة ، المراجعة ، التقرير ، وقضايا وممارسات المخاطر داخل الشركة. وذلك في ضوء حقيقة مؤداها أن معظم الفضائح والانهيارات للشركات كانت مرتبطة بقضايا محاسبية أو مراجعة. ومن ثم تعد لجنة المراجعة آلية مساءلة ومتابعة توفر توكيداً فيما يتعلق بسلامة المعلومات المفصح عنها والرقابة الداخلية لكل من مجلس إدارة الشركة وأصحاب المصلحة مع الشركة .

وفيما يتعلق بتقرير لجنة المراجعة ، فقد أشارت دراسة (Enofe et al., 2013) إلى أنه يجب الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة ، وما يتضمنه من خطوط عريضة لمهامها وإنجازاتها ومدى التزامها

بمعايير الأداء الموضوعية من قبل الجهات الرقابية ، على أن يوضح التقرير المهام التي قامت اللجنة بتنفيذها والصعوبات التي واجهتها خلال الفترة محل الإفصاح. ويجب أن يتم الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة ضمن التقرير السنوي للشركة ، لتقديم معلومات عن المهام التي بذلتها اللجنة ، مما يعزز تصورات مستخدمي القوائم المالية عن دور وفعالية لجنة المراجعة. كما يلقي التقرير الضوء على مسؤوليات وواجبات لجنة المراجعة ، حيث يدعم ذلك مصداقية القوائم المالية. لذا يرى مستخدمو التقارير المالية بأن إدراج تقرير لجنة المراجعة ضمن هذه التقارير يعزز من أهميتها، ويأخذون محتوى هذا التقرير في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم.

وفي هذا النسق ، أضافت دراسة (صالح ، 2017) أنه في الآونة الأخيرة ، زاد الطلب على الإفصاح عن المعلومات غير المالية التي يتضمنها تقرير لجنة المراجعة بصفة خاصة ، لما لها من أهمية بجانب المعلومات المالية في تدعيم عملية اتخاذ القرار وإظهار القيمة الحقيقية للشركة. لذلك ينبغي أن يوصل تقرير لجنة المراجعة قدر كبير من المعلومات ، وألا يكون التقرير مجرد تلبية للمتطلبات الإلزامية للإفصاح وفقاً للقوانين واللوائح وتعليمات الجهات الرقابية فقط. ولكن يجب أن يحتوي على جميع المعلومات التي تمكن المستثمرين من متابعة استثماراتهم. كما يجب السعي نحو توحيد الحد الأدنى لمحتوى تقرير لجنة المراجعة. كما ألزمت قواعد القيد والشطب لعام 2019 الشركات بأن يقوم رئيس لجنة المراجعة فيها بإخطار البورصة والهيئة العامة للرقابة المالية بملخص التقرير وما يتضمنه من مقترحات وتوصيات ورد مجلس إدارة الشركة عليها، وذلك خلال أسبوعين من تاريخ رد مجلس الإدارة.

ويخلص الباحث مما سبق ، إلى اتفاق معظم الدراسات السابقة على أهمية لجنة المراجعة ودورها الرقابي ، وخاصةً بعد حالات الإفلاس والانهيارات المالية ، التي طالت أكبر الشركات ، في العديد من دول العالم. بالإضافة إلى دورها في تحسين حوكمة الشركات وحماية مصالح حملة الأسهم سواء فيما يتعلق بممارسات تقرير الأعمال أو الرقابة الداخلية. ولذا أصبح إلزامياً على الشركات كبيرة الحجم تكوين لجنة المراجعة وإعداد تقرير خاص بها لكي تقيد في بورصة الأوراق المصرية. كذلك زاد الطلب على الإفصاح عن المعلومات غير المالية التي يتضمنها تقرير لجنة المراجعة بصفة خاصة ، لما لها من أهمية بجانب المعلومات المالية في تدعيم عملية اتخاذ القرار وإظهار القيمة الحقيقية للشركة.

4/6- محددات فعالية لجنة المراجعة:

أشارت دراسة (Haji, 2015) إلى أن فعالية لجنة المراجعة ترتبط بعدة متغيرات تشمل عدد أعضاء اللجنة ، استقلال لجنة المراجعة ، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة. وهذا ما أكدته دراسة (صالح ، 2017) حيث أوضحت أن نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسئولياتها ومهامها يتطلب توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية، ومن ثم تحقيق أهداف اللجنة. ومن أهم هذه الخصائص؛ أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية التامة عن الإدارة ، أن يكونوا على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية ، أن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة على اللجنة ، وأن يجتمع الأعضاء بصورة متكررة ، تمكنهم من تقييم مجريات الأمور في الشركة. ولذلك فإن توافر كل هذه الخصائص مجتمعة يؤدي إلى زيادة فاعلية دور لجنة المراجعة وتعظيم المنفعة المتوقعة منها.

بداية فيما يتعلق بحجم لجنة المراجعة ، اتفقت بعض الدراسات ؛ (Agrawal & Chadha, 2005 ; Karamanoud & Vafeas, 2005 ; Cornett et al., 2009) على أن كلما زاد حجم لجنة المراجعة كلما ساهم ذلك في تقليل ممارسات إدارة الأرباح من ناحية. حيث يصعب على أعضاء لجنة المراجعة - عندما يكون عددهم قليل- اكتشاف الغش والمخالفات المحاسبية في شركات الأعمال الضخمة والمعقدة في فترة قصيرة. كذلك كلما زاد عدد اجتماعات لجنة المراجعة كلما كان لدى هذه اللجنة وقت أطول لممارسة دورها الأساسي في متابعة عمليات التقرير الخاصة بالشركة بكفاءة.

بالإضافة إلى ذلك أشارت دراسة (Li et al., 2012) إلى أنه أوصى تقرير Smith لسنة 2003 بضرورة أن تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء من المديرين غير التنفيذيين على الأقل. وأكدت دراسة (Haji, 2015) ذلك ، حيث أوضحت أن القانون الماليزي يوصي بضرورة أن تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل من المديرين غير التنفيذيين. كما أشارت إلى أن لجان المراجعة ذات الحجم الكبير يكون لديها قدرة أكبر على مشاركة وتبادل المعارف المختلفة والخبرات وبالتالي من المحتمل أنها تعالج أوجه القصور في الأعضاء الفرديين.

أما فيما يتعلق باستقلال لجنة المراجعة ، فيعد من أهم خصائص لجنة المراجعة اللازمة لمتابعة مدى فعالية أداء إدارة الشركة ويقوم بها المديرين المستقلين. ويرجع السبب وراء تفضيل استقلال لجان المراجعة على افتراض أن المديرين من خارج الشركة يلعبون دوراً إشرافياً ، وليس لهم أي مصالح مع الإدارة الداخلية للشركة. ومن ثم يؤدي ذلك الاستقلال في النهاية إلى تحسين أداء إدارة الشركة ، ويقتصر الاختلاف بين الدراسات على تحديد مستوى الاستقلال اللازم توافره في أعضاء لجنة المراجعة (Haji , 2015).

وفيما يتعلق بعدد الأسهم المخصصة للمديرين التنفيذيين الأعضاء في لجنة المراجعة ، يوجد فريقان في تأثير عدد أسهم الشركة المملوكة لأعضاء لجنة المراجعة على الإفصاح عن رأس المال الفكري. فمن ناحية تمشياً مع نظرية الوكالة ، أوضحت بعض الدراسات (Karmanou & Vafeas, 2005, Mangena & Pike, 2005) أنه كلما زادت عدد الأسهم المملوكة للمديرين التنفيذيين الأعضاء في لجنة المراجعة كلما اتفقت مصالحهم مع مصالح أصحاب الأسهم ، ومن ثم يكون لديهم دافع أكبر لمتابعة ورقابة إدارة الشركة. في حين ترى وجهة النظر الأخرى أن زيادة عدد الأسهم المملوكة للمديرين التنفيذيين الأعضاء في لجنة المراجعة ، تضعف استقلالهم وقدرتهم على المتابعة والرقابة. فيعملون ما يحقق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح باقي حملة الأسهم الآخرين ، ومن ثم يؤثر سلباً على فعالية عملهم. ولذلك أوصت قواعد حوكمة الشركات رقم (22) (UK code. 22, 2010) أنه لا ينبغي على الشركة تقديم مكافآت للمديرين غير التنفيذيين في صورة ملكية بعض أسهم الشركة ، وذلك لأن خيار ملكية الأسهم أو ربط مكافآتهم بأي عناصر مرتبطة بالأداء يؤثر سلباً على استقلالهم.

أما فيما يتعلق بالخبرة المالية للجنة المراجعة ، فقد أكدت دراسة (Li et al., 2012) على ضرورة تكوين لجنة المراجعة من أعضاء يتوافر لديهم خبرة مالية وفقاً لتقرير (Smith, 2013). كما أوصت قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن المملكة المتحدة لسنة 2010 بضرورة وجود عضو واحد على الأقل في لجنة المراجعة يتوافر لديه خبرات مالية حديثة وملائمة. حيث تساعد الخبرة المالية أعضاء لجنة المراجعة على فهم الأحكام الشخصية لمراقبة الحسابات وتمييز جوهر الاختلافات بين إدارة الشركة ومراقبة الحسابات. ومن ثم يساهم في تحسين فعالية أداء وعمل لجنة المراجعة في تحديد وطرح الاستفسارات أو التساؤلات التي تجعل إدارة الشركة تفكر بشكل أفضل ويجعل مراقبي الحسابات يعملون بشكل أعمق. وبناء على ذلك ، إذا كانت

لجنة المراجعة لا تمتلك الخبرة اللازمة لفهم طبيعة المراجعة وتقارير الشركة ، فإن دورها الرقابي سيقبل أهميته من وجهة نظر إدارة الشركة ومراقبي الحسابات. وهو ما يحدد فعالية دور لجنة المراجعة في عمليات التقرير المالي.

إضافة إلى ذلك ، أشارت لجنة الأمن المالي إلى وجود الزام على الشركات المقيدة في البورصة المالية يفيد بوجود عضو واحد على الأقل في لجنة المراجعة يتوافر لديه خبرة مالية أو محاسبة ، وأن يكون لدى كل الأعضاء خلفية مالية. وتعرف الخبرة المالية بتوافر خبرة محاسبية لدى المدير أو ان يكون لديه خبرة في مجال المراجعة أو خبرة مالية أو خبرة ذات صلة بذلك (Lyer et al., 2013). وخلصت بعض الدراسات إلى أن وجود خبرة مالية لدى أعضاء لجنة المراجعة يحد من نقاط الضعف في الرقابة الداخلية (Krishnan, 2007, Zhang et al., 2005) ، كما يضمن جودة للتقارير المالية من ناحية. في حين خلصت بعض الدراسات الأخرى إلى عدم وجود علاقة بين جودة التقرير المالي ووجود الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المراجعة من ناحية أخرى (Abdul Rahman et al.,2006 ; Mohamad et al.,2012).

وفيما يتعلق باجتماعات لجنة المراجعة ، فقد خلصت دراسة (Karamanoud & Vafeas , 2005) ، إلى أن كلما زاد عدد اجتماعات لجنة المراجعة كلما كان لدى هذه اللجنة وقت أطول لممارسة دورها الأساسي في متابعة عمليات التقرير الخاصة بالشركة بكفاءة. ولذلك أوضح ارشاد لجنة المراجعة رقم (6) الصادر عن (Financial Reporting Council(FRC), 2008) في لندن أن الاجتماعات الرسمية للجنة المراجعة هي جوهر عملها ، ولذلك ينبغي توافر وقتاً كافياً لدى اللجنة حتى تستطيع عمل المناقشات اللازمة لتمام مهامها بكفاءة. لذلك أوصت اللجنة بأن لا تقل اجتماعات لجنة المراجعة عن ثلاث أو أربع مرات في السنة. وخلصت دراسة (Li et al.,2012) إلى وجود دليل عملي على العلاقة السلبية بين عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة وإعادة بيان الأرباح أو إدارة الأرباح وكذلك وجود علاقة إيجابية بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة والتقرير المالي الإلكتروني.

ويخلص الباحث مما سبق إلى ارتباط فعالية دور لجنة المراجعة بعدة متغيرات تشمل عدد أعضاء اللجنة ، استقلال لجنة المراجعة ، عدد اجتماعات لجنة المراجعة ، والخبرة المالية لأعضائها. حيث اتفقت أغلبية الدراسات على أنه كلما زاد عدد واستقلال أعضاء لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها كلما ساهم ذلك في تقليل

ممارسات إدارة الأرباح وتبادل المعارف المختلفة والخبرات من ناحية ، وكلما توافر لديها الوقت الكافي لممارسة دورها الأساسي في متابعة عمليات التقرير الخاصة بالشركة بكفاءة من ناحية أخرى. كما اختلفت الدراسات السابقة فيما يتعلق بالعلاقة بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة فخلص البعض إلى عدم وجود علاقة بينهما ، في حين خلص البعض الآخر إلى أن توافر الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المراجعة يساهم في تحسين فعالية عمل لجنة المراجعة في تحديد وطرح الاستفسارات أو التساؤلات التي تجعل إدارة الشركة تفكر بشكل أفضل ويجعل مراقبي الحسابات يعملون بشكل أعمق ، كما يحد من نقاط الضعف في الرقابة الداخلية ويضمن جودة عالية للتقارير المالية.

5/6- تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري:

اهتمت بعض الدراسات باختبار أثر حوكمة الشركات بما في ذلك خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن رأس المال الفكري من ناحية ، في حين اختبر البعض الآخر أثر خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري بما في ذلك الإفصاح عن رأس المال الفكري من ناحية أخرى. في حين قلت الدراسات السابقة (Li et al., 2012 ; Uzliawati et al.,2014 ; Haji ,2015 ; Buallay , 2018 ; Martins et al., 2018) ذات الصلة باختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري بشكل مباشر مما يبرز أهمية هذا البحث.

1/5/6- تحليل الدراسات ذات الصلة باختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح

عن رأس المال الفكري

بداية يوجد جدل حول العلاقة بين استقلال أعضاء لجنة المراجعة وفعالية متابعة أعمال إدارة الشركة. فمن ناحية خلصت دراستا (Carcelb & Neal, 2003, Mangena & pike, 2005) إلى أنه كلما زاد استقلال أعضاء لجنة المراجعة كلما أمكنهم التحرر من تأثير إدارة الشركة عليهم. ويساهم ذلك في التأكد من جودة ومصداقية عمليات التقرير، ويقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، بالإضافة إلى وجود دليل مادي على وجود علاقة مادية بين استقلال أعضاء لجنة المراجعة و جودة التقارير المالية. في حين لم تتوصل بعض الدراسات الأخرى (Agrawal & Chadha , 2005 ; Yang & Krishnan , 2005) إلى دليل يؤيد وجود تلك العلاقة الإيجابية من ناحية أخرى. وعلى الرغم من ذلك أوصت قواعد حوكمة الشركات رقم

(2) الصادرة عن المملكة المتحدة (UK Corporate Governance Code) في عام 2010 أنه ينبغي أن تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء أو - اثنين في حالة الشركات الأقل حجماً - يكونون مستقلين ومديرين غير تنفيذيين.

وفي هذا النسق اختبرت دراسة (Li et al., 2012) العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (حجم اللجنة ، تكرار اجتماعات لجنة المراجعة ، استقلال اللجنة ، الخبرة المالية لأعضائها ، وعدد الأسهم المملوكة للمديرين التنفيذيين) ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية. وكذلك اختبار العلاقة بين خصائص اللجنة ومدى الإفصاح عن مكونات رأس المال الفكري (رأس المال التنظيمي ، رأس المال البشري ، ورأس مال العلاقات). وذلك باستخدام عينة من 100 شركة مقيدة في بورصة لندن في المملكة المتحدة في نهاية عام 2005. وتشمل تلك الشركات سبعة قطاعات مختلفة هي المستحضرات الدوائية والتقنية الحيوية ، تقنية المعلومات ، وسائل الإعلام والنشر، موفري خدمات الأعمال ، خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية ، شركات التأمين ، شركات إنتاج الأغذية والمشروبات ، والخدمات المصرفية. ويرجع سبب اختيار تلك القطاعات إلى حقيقة مؤداها أن نماذج التقرير المالي الحالية غير مناسبة للقطاعات كثيفة رأس المال الفكري.

وخلصت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين خصائص لجنة المراجعة (حجم اللجنة وعدد مرات اجتماعها) والإفصاح عن رأس المال الفكري بصفة عامة. كما يوجد ارتباط سلبي بين عدد الأسهم المملوكة للمديرين التنفيذيين والإفصاح عن رأس المال الفكري. ولا توجد علاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري وكل من استقلال لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها. كما خلصت الدراسة إلى أن الارتباط بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري يختلف باختلاف مكونات رأس المال الفكري من حيث: رأس المال البشري ، الداخلي ، والخارجي. ويحمل ذلك في طياته اختلاف العوامل التي تحدد مكونات رأس المال الفكري.

بالإضافة إلى ذلك قدمت هذه الدراسة أول دليل منهجي عن العلاقة بين الخصائص التنظيمية للجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري. وأوضحت النتائج على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ككل ، زيادة الإفصاح عنه في الشركات التي يكون حجم لجنة المراجعة لديها كبير وتزداد عدد مرات اجتماعاتها. كما تقل في الشركات التي يمتلك فيها أعضاء اللجنة حجم أكبر من أسهم الشركة. وعلى الرغم من ذلك لا توجد علاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري واستقلال لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها.

كما تميزت هذه الدراسة بتقديم دليل على العلاقة بين كل مكون من مكونات رأس المال الفكري ؛ فأشارت النتائج إلى أن حجم لجنة المراجعة يؤثر إيجاباً على كافة مكونات رأس المال الفكري ، بينما يرتبط تكرار اجتماعات لجنة المراجعة بالإفصاح عن رأس المال التنظيمي ورأس مال العلاقات فقط. كما يرتبط عدد الأسهم المملوكة للمديرين التنفيذيين في لجنة المراجعة بالإفصاح عن رأس المال الهيكلي فقط.

وتعكس تلك النتائج أن العوامل الأساسية التي تؤدي إلى اختلاف أشكال الإفصاح عن رأس المال الفكري تكون مختلفة أيضاً في حد ذاتها. وبشكل عام ، أشارت النتائج إلى أهمية استقلال لجنة المراجعة (مقاسة بحجم الأسهم المملوكة لأعضائها) وتكرار الاجتماعات للجنة المراجعة في التقرير عن معلومات خاصة برأس المال الفكري لسوق الأوراق المالية.

بالإضافة إلى ذلك اتفقت دراسة (Haji , 2015) مع دراسة (Li et al.,2012) فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة وجودة تقارير، فأشارت إلى وجود آراء متعارضة حول العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة وجودة تقارير الشركات. ففي حين خلصت بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية جوهرية بين لجان المراجعة المستقلة وجودة التقرير المالي - والتي تتحقق عندما يكون جميع أعضائها من مديرين مستقلين- (Kang et al., 2011 ; Lary & Taylor, 2012) ، إلا أن البعض الآخر (Lin et al.,2012) ; Mohamad et al.,2006) خلص إلى عدم وجود تلك العلاقة. في حين خلصت بعض الدراسات الأخرى (Abdullah et al., 2010 ; Zaluki & Hussin, 2010) إلى أنه كلما زاد استقلال لجنة المراجعة كلما زاد تضليل أو تحريف التقارير المالية ، إلا أن هذه الدراسات أجريت في ماليزيا قبل

إصدار القانون المالي في عام 2007 ولذلك فقد تم إجرائها على عينة من الشركات التي لديها لجنة مراجعة بشكل اختياري وليس إلزامي.

بالإضافة إلى ما سبق، اختبرت دراسة (Haji, 2015) دور خصائص لجنة المراجعة في الإفصاح عن المعلومات غير المالية مع التركيز على معلومات رأس المال الفكري. وخلصت إلى أن دور لجنة المراجعة ينبغي أن يتسع ليشمل التحقق من جودة تقارير الشركة ككل ، خاصة في ظل تغير احتياجات حملة الأسهم من المعلومات والمناقشات المستمرة حول تقرير الأعمال المتكامل. وتمت الدراسة على عينة من الشركات الماليزية خلال فترة ثلاث سنوات بدء من 2008 حتى عام 2010. وقد تم قياس مستوى وجودة معلومات رأس المال الفكري في ظل عدد من خصائص لجنة المراجعة مثل حجم لجنة المراجعة ، استقلال اللجنة ، الخبرة المالية ، واجتماعات اللجنة. مع التحكم في متغيرات الحوكمة والمتغيرات الخاصة بالشركة.

وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن لجنة المراجعة لها دوراً إيجابياً قوياً في زيادة حجم معلومات رأس المال الفكري المفصح عنها بشكل عام بكافة مكوناته (رأس المال الداخلي ، الخارجي ، والبشري). ولذلك تقترح هذه الدراسة توسيع دور ووظيفة لجنة المراجعة ليشمل توصيل المعلومات غير المالية. ولذلك ينبغي تشجيع لجان المراجعة على التحقق من جودة عمليات تقرير الأعمال بشكل عام ، ويشمل ذلك المعلومات البيئية ، الاجتماعية ، ورأس المال الفكري بجانب المعلومات المالية للشركة. لذلك ألقت هذه الدراسة الضوء على الدور المحتمل للجنة المراجعة في تبني تقرير الأعمال المتكامل بدلاً من التقيد بمتابعة والرقابة على عمليات التقرير المالي التقليدي فقط.

كما خلصت إلى أنه يمكن توسيع نطاق عمل لجنة المراجعة لتقديم توكيد عن المعلومات غير المالية ، وذلك بما يتفق مع الاقتصاد الحديث والذي يهتم بالمعلومات الأخرى (غير مالية) بخلاف المعلومات المالية. كما تميزت هذه الدراسة في إنها أختبرت الدور الإلزامي للجان المراجعة في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري ، حيث توجد تطورات مستمرة تجاه التقرير التنظيمي الموسع Wider organizational report ، ليشمل المعلومات غير المالية في ماليزيا.

كما أشارت دراسة (Haji, 2015) فيما يتعلق بالخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة ، إلى أنه على الرغم من وجود ارتباط منطقي بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وجودة التقرير المالي، إلا أن دور الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وجودة المعلومات غير المالية محل تساؤل واهتمام من جانب الدراسات السابقة. ولذلك خلصت بعض الدراسات السابقة (Petty et al.,2008 ; Merkley , 2014) إلى أن المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين يروا أن المعلومات ذات الصلة برأس المال الفكري ذات قيمة معلوماتية كبيرة. وهذا ما يفسر الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للشركة وكنتيجة لذلك اختبرت هذه الدراسة(Haji, 2015) - في ظل الاقتصاد الحديث - ما إذا كان دور الخبرة المالية للجنة المراجعة يمتد لإدارة جودة المعلومات غير المالية. ولذلك اختبرت هذه الدراسة ما إذا كان هناك علاقة إيجابية جوهرية بين الإفصاح عن رأس المال الفكري والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة.

كما أضافت هذه الدراسة أنه يوجد تعارض بين الدراسات السابقة فيما يتعلق بالعلاقة بين اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري ، ففي حين خلصت بعض الدراسات (Abdul Rahman & Ali (2012, Mohamad et al., 2006) ، إلى عدم وجود ارتباط بين عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة وبين جودة الإفصاح عن رأس المال الفكري ، في حين خلص البعض الآخر إلى وجود ارتباط إيجابي بينهما مثل دراسة (Li et al., 2012) والتي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن رأس المال الفكري وعدد اجتماعات لجنة المراجعة في المملكة المتحدة.

وخلصت دراسة (Haji, 2015) إلى أنه ، في ظل اقتصاد المعرفة الحديث وعدم رضا المستثمرين عن القوائم المالية التقليدية ، يمكن أن يكون للجنة المراجعة دوراً توكيدياً في ممارسات الإفصاح عن المعلومات غير المالية. ولذلك اختبرت هذه الدراسة التقارير السنوية لعدد من الشركات الماليزية ، وتوصلت إلى وجود اتجاه هام ومنتزاد نحو حجم الإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري ككل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة من 2008 حتى 2010 ، متفقة بذلك مع نتائج دراسة(Cinquini et al.,2012).

وفيما يتعلق بالمكونات الفرعية لرأس المال الفكري ، أوضحت دراسة (Haji, 2015) أنه يعد رأس المال الخارجي أكثر أنواع رأس المال الفكري إفصاحاً عنه ، في حين يزداد حجم الإفصاح عن رأس المال البشري جوهرياً عبر الوقت. ويرجع السبب في التحول نحو الإفصاح عن تطورات رأس المال البشري إلى

تحول الاستراتيجيات الحكومية في ماليزيا نحو بناء اقتصاد الدولة على المعرفة من خلال بناء قدرات ومهارات رأس المال البشري.

أما بالنسبة لدور خصائص لجنة المراجعة في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري ، فقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين لجنة المراجعة وحجم الإفصاح عن رأس المال الفكري ككل ، وكذلك على المكونات أو العناصر الفرعية لرأس المال الفكري. كما قدمت هذه الدراسة عدد من التطبيقات محل الاهتمام من جانب واضعي السياسات والأكاديميين ، فمن ناحية واضعي السياسات تقترح نتائج هذه الدراسة ، أنه يمكن توسيع دور لجنة المراجعة بحيث يشمل التحقق من جودة المعلومات غير المالية وليس جودة عمليات التقرير المالي فقط. ودولياً ، يهدف تقرير الأعمال المتكامل بالشركة إلى تحقيق التوازن بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ، ويعد إفصاحاً إلزامياً في بعض الدول مثل جنوب أفريقيا ، حيث تقوم الشركات بإعداد تقرير أعمال متكامل سنوي (Abeysekera, 2013). وذلك يهدف إلى تحسين نفعية تقارير الأعمال ، ولذلك ينبغي على واضعي السياسات في ماليزيا تشجيع لجان المراجعة على التحقق من جودة عمليات التقرير الأعمال ككل ، بحيث يشمل معلومات بيئية ، اجتماعية ، رأس مال الفكري كما يتم الإفصاح عن رأس المال المالي للشركة. أما بالنسبة للأكاديميين فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن دور لجنة المراجعة ينبغي أن يتسع ليشمل الإفصاح عن رأس المال الفكري (المعلومات غير المالية) بجانب دورها الأساسي في التقرير المالي.

ولذلك تلعب لجنة المراجعة دوراً متكاملاً نحو تقديم الشركة لتقرير أعمال متكامل لها. ولذلك تقترح نتائج هذه الدراسة أن الأكاديميين ينبغي عليهم توسيع وجهات نظر الطلبة نحو نطاق تقرير الأعمال والذي ينبغي أن يشمل النواحي المختلفة لرأس المال التنظيمي مثل الاجتماعية ورأس المال الفكري ولا يقتصر فقط على رأس المال المالي. ولذلك تدعم نتائج هذه الدراسة أساس نظريتي الوكالة والشرعية Legitimacy ، حيث تقترح نظرية الوكالة أن وظيفة لجنة المراجعة تقدم دور متابعة ورقابي ، والذي قد يحسن جودة تقرير الأعمال. كما تقترح نظرية الشرعية أن الشركات تتبنى إفصاحات واستراتيجيات حكومية مختلفة لكي تستجيب للتغيرات في سوق رأس المال.

وفي هذا النسق انفردت دراسة (Uzliawati et al.,2014) باختبار خاصية أخرى للجنة المراجعة لم تختبرها الدراسات السابقة وهي عدد أعضاء لجنة المراجعة من النساء. وخلصت الدراسة إلى أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة ووجود المرأة في لجنة المراجعة يؤثران إيجاباً على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. أما باقي المتغيرات (حجم لجنة المراجعة والخبرة العلمية والمالية لأعضائها) فلم يثبت بشأنها وجود علاقة جوهرية بينها وبين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

ومن ناحية أخرى اختلفت دراسة (Romero et al.,2017) مع دراسة (Uzliawati et al.,2014) في أن الأولى قامت باختبار أثر وجود مدير تنفيذي من النساء في مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، أما دراسة (Uzliawati et al.,2014) فاخترت أثر أعضاء لجنة المراجعة من النساء على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وليس مجلس إدارة الشركة. وخلصت دراسة (Romero et al.,2017) إلى أن وجود العنصر النسائي في مجلس إدارة الشركة يحقق متابعة وإشراف أقوى مقارنة بعدم وجود المرأة. ولذلك تدعم نتائج تلك الدراسة السياسات التي من شأنها زيادة المستويات الحالية من تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركة.

ومن ناحية أخرى قامت دراسة (Buallay,2018) باختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على كفاءة رأس المال الفكري وكذلك على كفاءة مكوناته (رأس المال البشري ، الهيكلية ، والعلاقات). ولذلك اختبرت أثر كل من استقلال لجنة المراجعة ، الخبرة المالية لأعضائها ، حجم لجنة المراجعة ، وعدد مرات اجتماعاتها على كفاءة رأس المال الفكري. وتمت الدراسة على عينة من المصارف السعودية لمدة خمس سنوات متتالية. وذلك لما تلعبه المصارف من دور هام في تطوير الإقتصاد الوطني والتحول إلى الإقتصاد المبني على المعرفة وتقليل الاعتماد الكبير على الربيع المتحقق من البترول والوقود كمصدر رئيسي للإيرادات. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري وكذلك المكونات الفرعية له. كما خلصت إلى أن الإفصاح عن رأس المال البشري أكثر مكونات رأس المال الفكري تأثراً بخصائص لجنة المراجعة مختلفة بذلك مع نتائج دراسة (Haji , 2015) والتي أشارت إلى أن الإفصاح عن رأس المال الخارجي أكثر مكونات رأس المال الفكري تأثراً. وفي حين خلصت الدراسة إلى أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة واستقلال أعضائها أكثر خصائص لجنة المراجعة تأثيراً على الإفصاح عن رأس

المال الفكري للبنوك ذات الأصول صغيرة الحجم ، إلا أن حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها أكثر خصائص لجنة المراجعة تأثيراً على الإفصاح عن رأس المال الفكري في البنوك ذات الأصول كبيرة الحجم. إضافة إلى ما سبق ، اختبرت دراسة (Martins et al., 2018) أثر خصائص محددة للشركة تشمل حجم الشركة ، نوع المراجع ، تركيز الملكية ، نوع الصناعة ، نسبة المديرين غير التنفيذيين في المجلس ، ازدواجية القيادة للمدير التنفيذي (CEO ورئيس مجلس الإدارة) ، ولجنة المراجعة كعوامل تفسيرية لممارسات الإفصاح عن رأس المال الفكري. وخلصت الدراسة إلى أن حجم الشركة ونوع الصناعة أكثر خصائص الشركة قدرة على تفسير الاختلاف في ممارسات الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري بين الشركات محل الدراسة. في حين لم يثبت ذلك لكل من نوع المراجع ، تركيز الملكية ، نسبة المديرين غير التنفيذيين في المجلس ، ازدواجية القيادة للمدير التنفيذي (CEO ، رئيس مجلس الإدارة) ، ولجنة المراجعة. وتختلف هذه الدراسة بذلك مع الدراسات السابقة التي خلصت لوجود علاقة إيجابية بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري (Li et al., 2012 ; Haji , 2015 ; Buallay, 2018).

2/5/6- تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة باختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري:

بداية اختبرت دراسة (Beattie & Thomson, 2007) العلاقة بين ملكية مجلس الإدارة لأسهم الشركة وفعالية لجنة المراجعة - مقاسة بعدد المديرين غير التنفيذيين المستقلين الأعضاء في اللجنة والخبرة المالية لأعضائها- على الإفصاح الاختياري للشركة. وأوضحت النتائج التطبيقية لهذه الدراسة أن ، ملكية مجلس إدارة الشركة لأسهمها يقلل من مستوى الإفصاح الاختياري ، ويتفق ذلك مع حقيقة أن ملكية مجلس الإدارة لأسهم الشركة يزيد من تكاليف الوكالة الناتجة من عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين الخارجيين. كما خلصت الدراسة إلى أن العلاقة العكسية بين ملكية مجلس الإدارة لأسهم الشركة والإفصاح الاختياري لديها تضعف كلما كان عدد المديرين غير التنفيذيين المستقلين في لجنة المراجعة كبير. ويعنى هذا أن عدد المديرين غير التنفيذيين المستقلين يتوسط العلاقة بين ملكية مجلس الإدارة للأسهم والإفصاح الاختياري.

وبصفة عامة تؤكد نتائج هذه الدراسة أن الشركات التي تزداد فيها ملكية مجلس الإدارة لأسهم الشركة تسعى لكي يكون لديها عدد أكبر من المديرين المستقلين في لجنة المراجعة. وذلك حتى يمكنها زيادة مستوى

الإفصاح الاختياري وتقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وحملة الأسهم الآخرين (المستثمرين من خارج الشركة).

وفي هذا النسق اتفقت دراسة (Akhtaruddin & Haron , 2010) مع دراسة (Beattie & Thomson, 2007) في اختبار العلاقة بين ملكية مجلس الإدارة لأسهم الشركة والإفصاح الاختياري. كما قامت دراسة (Akhtaruddin & Haron , 2010) باختبار دور لجنة المراجعة من حيث عدد المديرين غير التنفيذيين المستقلين والخبرة المالية لأعضائها والمعدل للعلاقة بين ملكية مجلس الإدارة لأسهم الشركة والإفصاح الاختياري.

إضافة إلى ذلك ، قامت دراسة (Madi et al., 2014) باختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري للشركة. وأوضحت نتائج الدراسة أن استقلال لجنة المراجعة ، حجم لجنة المراجعة ، وتعدد عضوية أعضائها في شركات مختلفة Multiple directorship يرتبط إيجاباً مع الإفصاح الاختياري للشركة. أما عدد اجتماعات لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها لا ترتبط جوهرياً بالإفصاح الاختياري للشركة. كما قدمت هذه الدراسة دليلاً على فعالية مهام لجنة المراجعة في متابعة عمليات تقرير الأعمال.

كما أشارت الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري للشركات يعد أداة تستخدم لتقليل عدم تماثل المعلومات بين الشركة والمستثمرين الخارجيين. كما تساهم في تقليل تكاليف الوكالة والتي تؤدي بدورها إلى تحسين شفافية ومصداقية تقارير الشركة. حيث تعد الشفافية والإفصاح الكاف عناصر هامة للتحقق من حماية حقوق حملة الأسهم. ولذلك فإن الإفصاح الاختياري يعبر عن الشفافية ومساءلة الإدارة عن نتائج أعمال الشرك ، كما أوضحت أن فعالية لجنة المراجعة ترتبط بخصائصها. لذلك فإن الدمج الصحيح بين المهارات والخبرة أمراً هاماً لدعم قدرة لجنة المراجعة للقيام بمهامها بفعالية. ولذلك اختبرت هذه الدراسة أثر خصائص لجنة المراجعة (استقلال اللجنة ، الخبرة المالية لأعضائها ، حجم اللجنة ، عدد مرات اجتماع اللجنة ، وتعدد عضوية أعضائها في شركات مختلفة director ships لأعضاء لجنة المراجعة) على الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري.

وفي هذا النسق أوضحت الدراسة فيما يتعلق باستقلال لجنة المراجعة - استناداً إلى نظرية الوكالة والتي تستلزم المتابعة الفعالة لسلوك إدارة الشركة - أن تحقيق المتابعة الفعالة لإدارة الشركة يتأثر بشكل كبير باستقلال المديرين الأعضاء في لجنة المراجعة. وذلك لأن هذا الاستقلال يعني عدم وجود أي علاقة

شخصية أو اقتصادية لهؤلاء الأعضاء مع إدارة الشركة ، ومن ثم يعمل أعضاء لجنة المراجعة باستقلالية وموضوعية بعيداً عن تأثير إدارة الشركة. لذلك فإن استقلال المديرين في لجنة المراجعة يوفر فرصاً أكبر لرقابة وتقليل الفرص المتاحة لدى إدارة الشركة لإخفاء المعلومات وتحقيق مصالحها الشخصية. ومن ثم تتحقق جودة ومصداقية عمليات التقرير المالي ، ويقلل هذا في النهاية من عدم تماثل المعلومات.

كما أضافت فيما يخص **الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة** ، أنه ينبغي أن يتوافر لدى أعضاء لجنة المراجعة خبرة مالية ، حتى يكونون قادرين على فهم وتفسير القوائم المالية. ومن ثم تحقيق جودة التقرير المالي ومصداقيته. وخلصت الدراسات السابقة في هذا الصدد إلى وجود علاقة إيجابية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وجودة التقرير المالي ومستوى الإفصاح الاختياري (Akhtaruddin & Haron, 2010).

أما فيما يخص **عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة** فأوضحت دراسة (Madi et al., 2014) أنه كلما زاد عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة كلما استطاعت القيام بدورها الرقابي بفعالية. حيث أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة يسمح لأعضائها تكوين تقييم مناسب حول اختيار الشركة للمبادئ ، الإفصاحات ، والتقديرات المحاسبية. ولذلك توفر الاجتماعات المنتظمة للجنة المعرفة الملائمة ذات الصلة بالقضايا المحاسبية والمهنية. ولذا عندما تكون لجنة المراجعة نشطة - بحيث تجتمع عدة مرات سنوياً- توفر فرصاً أكبر لأعضائها لمناقشة وتقييم الموضوعات ذات الصلة بعمليات تقارير الأعمال (Li et al., 2012). كما اتفقت دراستا (Allegriini & Greco, 2013; Li et al., 2012) على أن اجتماع لجنة المراجعة أربع مرات على الأقل سنوياً يرتبط ارتباطاً جوهرياً بمستوى الإفصاح الاختياري بصفة عامة ، والإفصاح عن رأس المال الفكري بصفة خاصة.

أما فيما يتعلق **بحجم لجنة المراجعة** ، فقد أشارت دراسة (Madi et al., 2014) إلى أن نظرية الاعتماد على الموارد Resourced dependency theory توضح أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما كانت قادرة على توفير موارد وسلطة أكبر تمكنها من القيام بمهامها بفعالية. ومن ثم زادت وجهات النظر ، الخبرات ، والمهارات لضمان تحقيق متابعة ورقابة فعالة. ولذلك فكلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما أمكن مساعدة تلك اللجنة لاكتساب وحل القضايا والمشاكل ، حيث يمثل حجم لجنة المراجعة

عاملاً متكاملًا يحقق الإشراف والرقابة الكافية على ممارسات الإفصاح لدى الشركة ويزيد من مستوى الإفصاح الاختياري لدى الشركة.

وانفردت دراسة (Madi et al., 2014) عن الدراسات السابقة (Li et al., 2012 ; Uzliawati et al., 2014 ; Haji, 2015 ; Buallay , 2018) في أنها اختبرت أثر تعدد عضوية أعضاء لجنة المراجعة في شركات مختلفة على مستوى الإفصاح الاختياري. حيث أشارت إلى أن تعدد عضوية أعضاء لجنة المراجعة في شركات مختلفة يمكنهم من الحصول على المعلومات العامة ذات الصلة بالسياسات ، والتي قد تؤدي إلى أداء أفضل لهم. بالإضافة إلى ذلك تمكن المديرين من التعرف على أساليب وسلوكيات رقابة مختلفة ، وكذلك الحصول على النصيحة من الآخرين. وفي هذا السياق يمكن القول بأن المدير العضو في لجنة المراجعة الذي يشارك في شركات مختلفة بكونه عضو مجلس إدارة ، مدير ، أو عضو في أي لجنة قد يكتسب خبرات ومعارف إضافية تمكنه من القيام بمسؤولياته الرقابية وتنعكس على مخرجات التقرير المالي.

وفي ضوء ذلك قامت دراسة (Madi et al., 2014) بقياس الإفصاح الاختياري باستخدام قائمة تتضمن 86 عنصراً اختيارياً تشمل هذه القائمة 28 عنصراً معلومات استراتيجية ، 18 عنصراً من معلومات غير مالية ، و40 عنصراً معلومات مالية. وتأخذ الشركة رقم (1) إذا كان العنصر الموجود في قائمة الإفصاح مفصوح عنه في تقارير الشركة ، في حين تأخذ رقم صفر إذا كان العنصر غير مفصوح عنه.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن استقلال لجنة المراجعة ، حجمها ، تعدد عضوية أعضائها في شركات مختلفة يؤثر إيجاباً على الإفصاح الاختياري للشركة. أما الخبرة المالية وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة ليس لها تأثيراً جوهرياً على الإفصاح الاختياري للشركة. وعلى الرغم من ذلك تؤيد نتائج هذه الدراسة فكرة أن لجنة المراجعة تلعب دوراً رئيسياً في الرقابة على عمليات تقارير الشركة يشمل ذلك ممارسات الإفصاح الاختياري. كما ترتبط فعالية لجنة المراجعة بخصائص لجنة المراجعة وهي استقلال اللجنة ، حجم لجنة المراجعة ، وتعدد عضوية أعضائها في شركات مختلفة. كما أوضحت هذه الدراسة أنه تتكامل نظرية الوكالة مع نظرية الاعتماد على الموارد في تحسين فعالية لجنة المراجعة. ولذلك تعد نتائج هذه الدراسة هامة للمستثمرين ، صانعي السياسات ، والمحاسبين المهنيين. كما توفر أساس مفيد لتقييم وتحسين خصائص لجنة المراجعة ، والتي تساهم بدورها في تحقيق فعالية لجنة المراجعة لتحسين ممارسات الإفصاح لدى الشركة. وأيدت دراسة

(Ntim et al. , 2017) ذلك ، حيث خلصت إلى أن وجود لجنة المراجعة بما في ذلك تشكيل اللجنة والخبرة لأعضائها يؤثر إيجاباً على مستوى الإفصاح الاختياري .

بالإضافة إلى ما سبق ، اختبرت دراسة (Samaha et al., 2015) العلاقة بين حجم المجلس ، تشكيل المجلس ، ازدواجية القيادة للمدير التنفيذي ، ولجنة المراجعة والإفصاح الاختياري. كما اختبرت الدراسة ما إذا كانت تلك العلاقة تتأثر بالاختلافات في المتغيرات الوسيطة مثل نوع الإفصاح الاختياري ، مستوى حماية المستثمر ، الموقع الجغرافي للدولة التي تعمل فيها الشركة ، طريقة الإفصاح ، والمتغيرات المرتبطة بحوكمة الشركات. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه ، على الرغم من أن حجم مجلس الإدارة ، تشكيل المجلس ، ولجنة المراجعة لهم تأثيراً إيجابياً على الإفصاح الاختياري ، إلا أن ازدواجية القيادة للمدير التنفيذي CEO duality - إتخاذ القرار ورئاسة المجلس للرقابة عليه- لها أثر سلبياً على الإفصاح الاختياري.

كما خلصت الدراسة إلى أن الموقع الجغرافي للدولة يتوسط العلاقة بين حجم مجلس الإدارة ، تشكيله ، وازدواجية القيادة للمدير التنفيذي والإفصاح الاختياري. والأكثر من ذلك يتأثر الارتباط بين ازدواجية القيادة للمدير التنفيذي والإفصاح الاختياري بمتغيرات وسيطة تشمل نوع الإفصاح ، طريقة الإفصاح ، ومستوى حماية المستثمر. وبصفة عامة ، خلصت هذه الدراسة إلى التأكيد على الحاجة إلى الأخذ في الاعتبار الموقع الجغرافي للدولة عند تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري. بالإضافة إلى ذلك يتضح الأثر السلبى لازدواجية القيادة للمدير التنفيذي على الإفصاح الاختياري بشكل أكثر وضوحاً كلما ارتفع مستوى حماية المستثمر، ويدل ذلك على أن عمليات التقاضي- في ظل نظم حماية المستثمر مرتفعة الجودة- تقلل من دوافع إدارة الشركة للإفصاح من المعلومات.

3/5/6- تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة باختبار العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري:

بداية استهدفت دراسة (Gan et al., 2013) اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، وهيكل الملكية على الإفصاح عن رأس المال الفكري ، مع التحكم في الخصائص التنظيمية للشركة مثل حجمها ، الربحية ، الرفع المالي ، ونوع مراقب الحسابات. كما حاولت هذه الدراسة توفير دليل تطبيقي على تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري وفقاً لنظريتي الوكالة والمؤسسة. ولذلك تفترض هذه الدراسة أن حجم لجنة المراجعة وتكرار اجتماعاتها ، والخبرة المالية لأعضائها

(عضوية المهنة تستخدم كمؤشر للخبرة المالية) تؤثر على الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري. وخلصت الدراسة إلى أنه استناداً إلى نظرية المؤسسة تتجه الشركات ذات الملكية الحكومية والملكية المختلطة للإفصاح بشكل أكبر عن معلومات رأس المال الفكري ، حيث تتجه تلك الشركات للإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري لكي تتجنب تعرضها للتقاضي أو الانتقادات في المستقبل.

كما أكدت الدراسة على أن حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها تزيد من مستوى الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري. حيث تخلق لجنة المراجعة ضغوط على الشركة لمزيد من الإفصاح الاختياري ، لذلك فإن الدور الهام الذي تلعبه لجنة المراجعة قد يكون الدافع الرئيسي للإفصاح الإضافي عن رأس المال الفكري. وخلصت الدراسة إلى أن هيكل الملكية (عائلي ، حكومي ، وملكية مختلطة) ولجنة المراجعة (حجم اللجنة ، الخبرة المالية لأعضائها) تستطيع تفسير الممارسات السلوكية للإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري. كما تقترح هذه الدراسة أنه يمكن تحسين ممارسات الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات الماليزية من خلال دمج هذه المعلومات في تقرير حوكمة الشركات. ولذلك تقترح هذه الدراسة أن تكون معلومات الإفصاح عن رأس المال الفكري جزء مكمّل لتقرير حوكمة الشركات الحالي.

وفي هذا النسق اختبرت دراسة (Muttakin et al., 2015) العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن رأس المال الفكري. كما اختبرت أثر وجود لجنة المراجعة ، كأحد آليات حوكمة الشركات ، على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الفجوة في أدب الإفصاح عن رأس المال الفكري من خلال إجراء اختبار تطبيقي للعلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات في دولة بنجلاديش. وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة غير خطية بين الملكية العائلية ، استقلال مجلس الإدارة ، ووجود لجنة المراجعة إيجابية مع التوسع في الإفصاح عن رأس المال الفكري. على العكس من ذلك ترتبط الازدواجية العائلية (مثل كون المدير التنفيذي للشركة ورئيس مجلس الإدارة فردين ينتمون لنفس العائلة) ارتباطاً عكسياً مع التوسع في الإفصاح عن رأس المال الفكري.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية جوهرية بين الملكية العائلية والتوسع في الإفصاح عن رأس المال الفكري. بمعنى كلما زادت نسبة الملكية العائلية في مجلس إدارة الشركة كلما أثر ذلك سلباً على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. كما خلصت هذه الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة إيجابية جوهرية بين الملكية الأجنبية والتوسع في الإفصاح عن رأس المال الفكري ، ويعنى هذا أن المستثمرين

الأجانب يزداد طلبهم على الإفصاح عن رأس المال الفكري للتقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات. كما خلصت أيضًا إلى أن خصائص حوكمة الشركات بما في ذلك استقلال مجلس الإدارة ووجود لجنة المراجعة يؤثران إيجابًا وجوهرياً على زيادة مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

ويخلص الباحث مما سبق ، إلى اتفاق معظم الدراسات السابقة على أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري ودوره في تقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمساهمين. كما يعد رأس المال الفكري العامل الرئيسي الذي يعكس القيمة السوقية للعديد من الشركات التي تعمل في الصناعات المعرفية وعلى الرغم من ذلك لا يتم الإفصاح في الميزانية العمومية عنه كأصل وإنما قد يتم الإفصاح عنه في الأجزاء السردية في التقارير السنوية ، وأن تقليل الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤثر سلباً على جودة القرارات المتخذة من جانب حملة الأسهم أو قد يؤدي إلى تضليل وتحريف جوهري بالقوائم المالية.

إضافة إلى ذلك خلص الباحث إلى اتفاق بعض الدراسات (Madi et al., 2014 ; Samaha et al., 2015) على أن كبر حجم لجنة المراجعة يزيد من مستوى الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري. حيث تخلق لجنة المراجعة ضغوط على الشركة لمزيد من الإفصاح الاختياري ، لذلك فإن الدور الهام الذي تلعبه لجنة المراجعة قد يكون الدافع الرئيسي للإفصاح الإضافي عن رأس المال الفكري.

في حين قدمت بعض الدراسات الأخرى (Li et al., 2012 ; Haji, 2015 ; Muttakin et al., 2018 ; Buallay , 2015) دليلاً منهجياً عن العلاقة بين الخصائص التنظيمية للجنة المرجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. وأوضحت النتائج بشأن مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ككل ، زيادة الإفصاح عنه في الشركات التي يكون حجم لجنة المراجعة لديها كبيراً وتزداد عدد مرات اجتماعاتها. كما يقل في الشركات التي يمتلك فيها أعضاء اللجنة حجماً أكبر من أسهم الشركة ، وعلى الرغم من ذلك أشارت تلك الدراسات إلى وجود آراء متعارضة حول العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها ومستوى الإفصاح الاختياري بصفة عامة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري بصفة خاصة.

كما خلص البعض الآخر (Agrawal & Chadha, 2005 ; Allegrini & Greco, 2011; Li et al., 2012) إلى أن كلما زاد عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة كلما استطاعت القيام بدورها الرقابي بفعالية. ولذلك توفر الاجتماعات المنتظمة للجنة المعرفة الملائمة ذات الصلة بالقضايا المحاسبية والمهنية. ومن ثم توفر فرصاً أكبر لأعضائها لمنافشة وتقييم الموضوعات ذات الصلة بعمليات تقارير الأعمال. ولذلك يرتبط

اجتماع لجنة المراجعة أربع مرات على الأقل سنوياً ارتباطاً جوهرياً بمستوى الإفصاح الاختياري بصفة عامة ، والإفصاح عن رأس المال الفكري بصفة خاصة. في حين خلصت بعض الدراسات الأخرى (Uzliawati et al.,2017; Romero et al.,2014) إلى أنه كلما زاد عدد الأعضاء من النساء في لجنة المراجعة كلما زاد مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

ومما سبق يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

الفرض البديل(H1): " يؤثر استيفاء لجنة المراجعة لخصائصها القياسية إيجاباً على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" **ويمكن اشتقاق الفروض الفرعية التالية:**

H1a: يؤثر الحجم القياسي للجنة المراجعة إيجاباً على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

H1b: يؤثر الاستقلال الفعلي للجنة المراجعة إيجاباً على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

H1c: يؤثر التكرار القياسي لاجتماعات لجنة المراجعة إيجاباً على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

6/6- المتغيرات الرقابية المؤثرة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في سياق العلاقة محل الدراسة :

أشارت دراسة(Haji , 2015) إلى أن مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري يتأثر بعناصر تنظيمية أخرى تشمل الهيكل المالي ، حجم الشركة ، الربحية ، أو المؤشرات الأخرى للحوكمة مثل استقلال المجلس. ولذلك استخدمت هذه الدراسة عدة متغيرات رقابية تشمل حجم المجلس ، استقلال المجلس ، ملكية المديرين التنفيذيين ، الملكية المؤسسية ، حجم الشركة ، والربحية.

وفي هذا النسق اتفقت بعض الدراسات (Li et al.,2012; Madi et al., 2014; Muttakin et al., 2015; Salehi & Shirazi, 2016 ; Appuhami &Tashakor,2017) مع دراسة(Haji , 2015) على استخدام حجم الشركة وربحية الشركة كمتغيرات رقابية في سياق العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة

ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. إلا أن دراسة (Appuhami & Tashakor, 2017) أضافت طبيعة الصناعة التي تنتمي لها الشركة كمتغير رقابي أيضاً.

في حين اختلفت كل من دراسة (Salehi & Muttakin et al., 2015; Madi et al., 2014) (Shirazi, 2016) مع دراسة (Haji , 2015) في استخدام نسبة الرفع المالي كمتغير رقابي. كما اتفقت دراسة (Gan et al., 2013) مع (Li et al., 2012; Madi et al., 2014; Muttakin et al., 2015; Salehi & Shirazi, 2016) في استخدام حجم الشركة وربحية الشركة كمتغيرات رقابية في سياق العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري ، إلا إنها أضافت متغيراً آخر وهو حجم مكتب المراجعة من حيث كونه من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو غير ذلك ، وتتفق بذلك مع دراسة (Akhtaruddin & Haron , 2010) والتي استخدمت أيضاً حجم مكتب المراجعة كمتغير رقابي في سياق العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري.

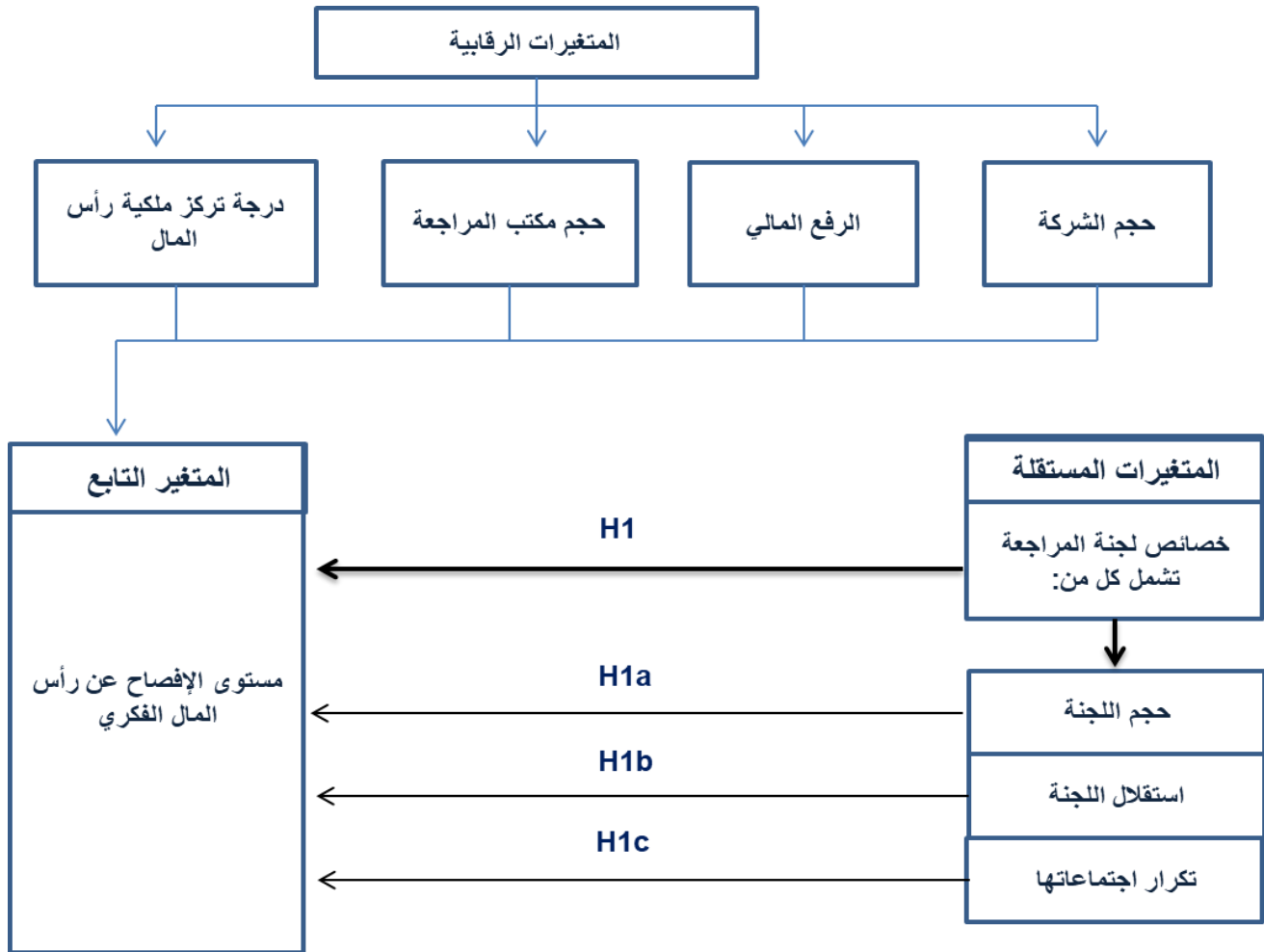
والجدير بالذكر أن دراسة (Haji , 2015) أشارت إلى أنه يمكن للشركات الماليزية (المقيدة في بورصة ماليزيا) استخدام المعلومات غير المالية في التعامل مع عدم التأكد المستمر الذي يعمل خلاله الاقتصاد ، وكذلك توفير الطرق المحتملة التي تضمن لحملة الأسهم التغلب على الأزمة المالية التي يعاني منها الاقتصاد الحديث. ولذلك فإنه يمكن استخدام المعلومات عن رأس المال الفكري في ظل حالات الكساد ، وقد يفيد بشكل خاص الشركات في توضيح والإشارة إلى القدرات المخفأة لديها. لذلك اختبرت هذه الدراسة دور لجنة المراجعة في مساعدة الشركات لتوصيل المعلومات المفيدة خاصة في ظل الاضطرابات المالية وتغير طبيعة الاقتصاد الحديث. واستهدفت هذه الدراسة الشركات الكبيرة وذلك لسببين هما كون الشركات الكبيرة أكثر حساسية للتغيرات في بيئة الأعمال ، ولذلك فهي أكثر سرعة للاستجابة للتغيرات في سوق رأس المال. أما السبب الثاني فهو أن الشركات الكبيرة تفصح بشكل أكبر عن المعلومات عن رأس المال الفكري في التقارير السنوية. ولذلك يمكن اكتشاف وجود علاقة بين معلومات رأس المال الفكري وخصائص لجنة المراجعة. وتم الاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للشركات كمصدر لقياس معلومات رأس المال الفكري وكذلك قياس خصائص لجنة المراجعة.

7/6- نموذج ومنهجية البحث:

يستعرض الباحث نموذج البحث والذي يعكس متغيرات الدراسة وفروض البحث محل الدراسة. كذا المنهجية المستخدمة في اختبار فروض البحث في بيئة الأعمال المصرية كما يلي:

1/7/6- نموذج البحث:

يستهدف البحث دراسة واختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات التجارية والصناعية والخدمية المقيدة في البورصة المالية المصرية ، في ضوء أربعة متغيرات رقابية هي حجم الشركة ، نسبة الرفع المالي ، حجم مكتب المراجعة ، ودرجة تركيز ملكية رأس المال. ويمكن توضيح نموذج البحث كما يلي:



شكل رقم (1) نموذج البحث

المصدر: إعداد الباحثة

2/7/6- منهجية البحث:

يستعرض الباحث منهجية البحث تمهيداً لاختبار فروض البحث في بيئة الأعمال المصرية. ولذلك سيتم تناول كل من ؛ الهدف من الدراسة التطبيقية ، مجتمع وعينة الدراسة ، توصيف وقياس متغيرات الدراسة ، أدوات وإجراءات الدراسة ، واختبار فروض البحث.

1/2/7/6- الهدف من الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث ، ومن ثم اختبار ما إذا كان هناك تأثير لخصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات الصناعية والتجارية والخدمية المقيدة بالبورصة المالية المصرية قياساً على الدراسات السابقة ذات الصلة بذلك (Uzliawati ; Li et al., 2012 ; Bualay , 2018 ; Haji , 2015 ; et al.,2014) من جهة ، وما إذا كانت هذه العلاقة تتأثر ببعض المتغيرات الرقابية خاصة ؛ حجم الشركة ، نسبة الرفع المالي ، حجم مكتب المراجعة ، ودرجة تركيز ملكية رأس المال قياساً على الدراسات السابقة ذات الصلة بذلك (Madi et al.,2014; Muttakin et al., 2016; Salehi & Shirazi, 2015) من جهة أخرى.

2/2/7/6- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية . وقد تم اختيار عينة حكمية من تلك الشركات ، وتم إجراء الدراسة على 98 شركة لمدة خمس سنوات متتالية بداية من سنة 2013 حتى سنة 2016 (Haji, 2015). وتم استبعاد بعض هذه الشركات في السنوات التي لا يتوافر فيها بيانات عن خصائص لجنة المراجعة ، ليصبح العدد النهائي للمشاهدات 209 مشاهدة.

3/2/7/6- توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من أربعة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد وأربعة متغيرات رقابية خاصة بالشركة ، تم قياسها على النحو التالي:

أ- المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في خصائص لجنة المراجعة وتشمل ثلاث خصائص هي حجم اللجنة ، استقلال أعضائها ، وتكرار اجتماعاتها. وتم قياس حجم اللجنة بعدد المديرين الأعضاء فيها تمشياً مع الدراسات السابقة (Li et al.,2012 ; Haji, 2015). أما استقلال لجنة المراجعة فقد تم قياسه بنسبة

الأعضاء من المديرين غير التنفيذيين في اللجنة- وذلك من خلال قسمة عدد المديرين غير التنفيذيين على إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة - تمثيلاً مع دراستي (Li et al., 2010 ; Akhtaruddin & Haron , 2010) (Li et al., 2012). أما تكرار اجتماعات لجنة المراجعة بعدد اجتماعات اللجنة خلال السنة المالية (Li et al., 2012 ; Madi , 2014 ; Haji, 2015) ، وتم تجميع المعلومات الخاصة بحجم لجنة المراجعة ، استقلالها ، وتكرار اجتماعاتها باستخدام المعلومات المتاحة في تقارير مجالس إدارة الشركات المصرية محل الدراسة والمرفقة بالقوائم المالية ، حيث يوضح فيها عدد أعضاء لجنة المراجعة (حجم اللجنة) ، عدد المديرين غير التنفيذيين فيها (استقلال اللجنة) ، وعدد اجتماعاتها السنوية (تكرار اجتماعاتها). ويوضح ملحق رقم (1) المعلومات التجميعية لتلك المتغيرات للشركات محل الدراسة.

ب- المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، وتم قياسه تمثيلاً مع الدراسات السابقة (Ferreira et al., 2012 ; Mehralian et al., 2013 ; Dumay & Cai , 2015 ; Gobel , 2015 ; Maaloul & Zeghal , 2015 ; Mohamed , 2015 ; Muttakin et al., 2015 ; Abdull Razak et al., 2016 ; Alfraih , 2017 ; Garanina & Dumay , 2017 ; Pisano et al., 2017 ; Molodchik et al., 2018) وكل من معيار المحاسبة الدولي رقم (38) المعنون "بالأصول غير الملموسة" لسنة 2018 ومعيار المحاسبة المصري المعدل رقم (23) المناظر له والمعنون "بالأصول غير الملموسة" لسنة 2019 ، وكذا معيار المحاسبة الدولي رقم (19) المعنون "بمزايا العاملين" لسنة 2018 ومعيار المحاسبة المصري المعدل المناظر له رقم (38) والمعنون "بمزايا العاملين" لسنة 2019. من خلال إعداد مؤشر للإفصاح عن رأس المال الفكري مكون من (46) عنصراً ، ويتضمن (15) عنصراً يمثلون رأس المال الهيكلي ، و(23) عنصراً يمثلون رأس المال البشري ، و(8) عناصر يمثلون رأس مال العلاقات. ويوضح الملحق رقم (2) المؤشر المقترح لقياس مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المصرية محل الدراسة ، في حين يوضح الملحق رقم (1) المعلومات التجميعية لمستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المصرية محل الدراسة بمكوناته الهيكلية ، البشري ، والعلاقات.

والجدير بالذكر أن الباحث استخدم أسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية للشركات محل الدراسة لتحديد العناصر من رأس المال الفكري المفصّل عنها في كل شركة قياساً على بعض الدراسات (Dumy & Guthrie, 2016; Abhayawansa, Dumy & Cai, 2015; Cai, 2014). ويتم إعطاء العنصر قيم مساوية للواحد الصحيح إذا تم الإفصاح عنه ، ويعطى القيمة صفر إذا لم يتم الإفصاح عنه. وتم تحديد العناصر المفصّل عنها في كل شركة محل الدراسة وحساب نسبة الإفصاح لها من خلال قسمة مجموع عدد العناصر المفصّل عنها في الشركة على عدد العناصر الخاصة بالمؤشر المقترح (46) عنصر.

وتم حساب مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري باستخدام المعادلة التالية:

$$ICDI = \frac{\sum_{i=1}^{n_j} X_{ij}}{n_j}$$

حيث أن:

ICDI يمثل مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري.

X_{ij} يمثل قيمة العنصر i للشركة j ويأخذ القيمة "1" إذا تم الإفصاح عن العنصر والقيمة "صفر" إذا لم يتم الإفصاح عنه.

n_j يمثل إجمالي عدد البنود الواجب الإفصاح عنها للشركة j .

كما تم عمل مؤشر للإفصاح مستقل لكل من رأس المال البشري ، الهيكلي ، والعلاقات على حده باستخدام نفس المعادلة السابقة.

ج- المتغيرات الرقابية:

تشمل المتغيرات الرقابية كل من حجم الشركة ، معدل الرفع المالي ، حجم مكتب المراجعة ، ودرجة التركيز في ملكية رأس المال. وسيتم توصيف تلك المتغيرات على النحو التالي:

- حجم الشركة:

ويتم قياسه بدلالة لوغاريتم إجمالي الأصول ، (Haji, 2014; Madi et al., 2012; Li et al., 2015; Muttakin et al., 2015; Salehi & Shirazi, 2016; Appuhami & Tashakor, 2017).

- نسبة الرفع المالي:

تعكس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ودرجة اعتماد الشركة على الغير في تمويل استثماراتها ، وتم قياسه من خلال قسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الأصول (Madi et al.,2014; Muttakin et al., 2015; Salehi & Shirazi, 2016).

- حجم مكتب المراجعة:

يشير إلى كون مراقب الحسابات للشركة محل الدراسة في شراكة مع مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أم لا. وتم قياس هذا المتغير بإعطائه القيمة (1) إذا كان مراقب الحسابات ينتمي لإحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ، ويعطى القيمة صفر بخلاف ذلك قياساً على (Akhtaruddin & Haron , 2010 ; Gan et al., 2013).

- تركيز ملكية رأس المال:

يشير إلى نسبة المساهمين الذين يمتلكون أكثر من 5% من أسهم الشركة أو الملكية المؤسسية ، وتم قياسه من خلال تقارير مجلس الإدارة المرفقة بالقوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية ، والموضح بها أسماء أعضاء مجلس إدارة الشركات ونسبة الأسهم المملوكة لكل منهم على حدة نسبة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة ككل ، وذلك قياساً على دراسة (Haji , 2015) .

4/2/7/6- أدوات وإجراءات الدراسة:

تم تجميع البيانات من القوائم المالية للشركات الصناعية ، التجارية ، والخدمية المقيدة في البورصة المالية المصرية وكذلك الإيضاحات المتممة لها ، وتقارير مجالس الإدارة المرفقة بها. وذلك على 98 شركة لمدة خمس سنوات متتالية بداية من سنة 2013 حتى سنة 2016 (Haji, 2015). وتم استبعاد بعض هذه الشركات في السنوات التي لا يتوافر فيها بيانات عن خصائص لجنة المراجعة ، ليصبح العدد النهائي للمشاهدات 209 مشاهدة. وتم قياس مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، حجم الشركة ، نسبة الرفع المالي ، حجم مكتب المراجعة ، وتركز ملكية رأس المال.

وتمت الدراسة التطبيقية على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين خصائص لجنة المراجعة - تشمل حجم لجنة المراجعة ، استقلالها ، وتكرار اجتماعاتها - ومستوى الإفصاح عن رأس المال

الفكري للشركات الصناعية والتجارية والخدمية المقيدة ببورصة الأوراق المالية أم لا فقط دون اختبار تأثير المتغيرات الرقابية.

المرحلة الثانية: تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين خصائص لجنة المراجعة - تشمل حجم لجنة المراجعة ، استقلالها ، وتكرار اجتماعاتها - ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات الصناعية والتجارية والخدمية المقيدة ببورصة الأوراق المالية أم لا ، مع إضافة المتغيرات الرقابية الأربعة للنموذج لاختبار ما إذا كانت تؤثر على مستوى الإفصاح هذا.

المرحلة الثالثة: تم عمل تحليل إضافي باستخدام نموذج الإنحدار المتعدد لتحديد ما إذا كانت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة - تشمل حجم لجنة المراجعة ، استقلالها ، وتكرار اجتماعاتها - ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات الصناعية والتجارية والخدمية المقيدة ببورصة الأوراق المالية تختلف باختلاف مكونات رأس المال الفكري (الميهي ، 2013) أم لا. ولذلك تم اختبار العلاقة محل الدراسة لكل مكون من مكونات رأس المال الفكري على حدة (رأس المال الهيكلي ، رأس المال البشري ، ورأس المال العلاقات).

5/2/7/6- اختبار فروض البحث:

قام الباحث باختبار فروض البحث باستخدام التحليل الأساسي لاختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المقيدة في البورصة المصرية والفروض الفرعية له ، كما قام الباحث أيضاً بعمل تحليل إضافي لاختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن مكونات رأس المال الفكري (الهيكلي ، البشري ، والعلاقات). ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ- التحليل الأساسي:

استهدف فرض البحث الرئيسي (H1) اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المصرية. بمعنى آخر اختبار ما إذا كان مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المصرية يزداد كلما كبر حجم لجنة المراجعة ، كانت اللجنة مستقلة ، وزاد عدد مرات اجتماعاتها خلال السنة المالية في الشركات المصرية محل الدراسة مقارنة بالشركات الأخرى.

كما تم اشتقاق ثلاثة فروض فرعية للبحث تشمل اختبار ما إذا كان مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري يزداد في الشركات المصرية كلما كان عدد أعضاء لجنة المراجعة أكبر مقارنة بالشركات الأخرى

التي يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة فيها. أما فرض البحث الفرعي الثاني فقد اختبر ما إذا كان مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري يزداد في الشركات المصرية كلما كانت لجنة المراجعة مستقلة مقارنة بالشركات الأخرى التي تكون لجنة المراجعة غير مستقلة فيها. في حين اختبر فرض البحث الفرعي الثالث ما إذا كان مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري يزداد في الشركات المصرية كلما زاد عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة مقارنة بالشركات الأخرى التي يقل عدد اجتماعات لجنة المراجعة فيها.

وبناء على ما سبق ، تم اختبار فروض البحث دون اختبار تأثير المتغيرات الرقابية ، حيث تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة وهي خصائص لجنة المراجعة - تشمل حجم لجنة المراجعة ، استقلالها ، أعضائه ، وتكرار اجتماعاتها - والمتغير التابع وهو مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات الصناعية والتجارية والخدمية المقيدة ببورصة الأوراق المالية أم لا فقط (المرحلة الأولى للبحث).

وكانت معادلة نموذج الإنحدار المتعدد كالتالي:

$$OICD = \beta_0 + \beta_1 ACSIZE + \beta_2 ACINDEP + \beta_3 ACMEETING + \varepsilon$$

حيث أن:

ICD: المتغير التابع وهو مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ككل.

β_0 : ثابت المعادلة.

β_1 : معامل انحدار المتغير المستقل الأول ، $ACSIZE$: المتغير المستقل الأول وهو حجم لجنة المراجعة.

β_2 : معامل انحدار المتغير المستقل الثاني ، $ACINDEP$: المتغير المستقل الثاني وهو استقلال لجنة المراجعة.

β_3 : معامل انحدار المتغير المستقل الثالث ، $ACMEETING$: المتغير المستقل الثالث وهو تكرار اجتماعات لجنة المراجعة.

يوضح جدول رقم(1) نتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقط على النحو التالي:

جدول رقم (1)

نتائج نموذج الانحدار الأول - المتغيرات المستقلة فقط

المتغيرات المستقلة			البيان
تكرار اجتماعاتها	استقلال لجنة المراجعة	حجم لجنة المراجعة	
0,777	0,248-	3,502	معامل β للمتغير المستقل
0,000	0,128	0,000	P- Value للمتغير المستقل
1,044	1,189	1,034	معامل VIF للمتغير المستقل
0,000			P- Value للنموذج

أوضحت النتائج معنوية النموذج ككل ، حيث أن قيمة (P - Value = 0,000) تقل عن 5%. كما إنخفضت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factors لكل المتغيرات المستقلة عن 2 حيث بلغت أكبر قيمة له 1,189 لمتغير استقلال لجنة المراجعة ولكنها تظل أقل من 2 ، مما يعكس عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض (الميهي ، 2013 ؛ الصافي ، 2015 ؛ Muttakin et al.,2015). كما تم اختبار مدى كفاءة النموذج ككل في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال اختبار الفرضية التالية:

H_0 : لا توجد علاقة خطية بين المتغير التابع وأي من المتغيرات المستقلة

$$: \beta_{1,2,3} = 0H_0$$

H_1 : توجد علاقة خطية بين المتغير التابع وأي من المتغيرات المستقلة

$$H1: \beta_{1,2,3} = 0$$

وأوضحت نتائج النموذج أن معامل (β_1) للمتغير المستقل الأول بلغ 3,502 < صفر ، ويعني ذلك وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، كما أن هذه العلاقة طردية فكلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما زاد مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. ولاختبار مدى معنوية هذه العلاقة تم استخدام قيمة P-Value في ظل مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية (α) 5% ، حيث تم مقارنة قيمة P-Value المشاهدة بمستوى المعنوية المفترض ($\alpha = 5\%$) ، وتطبيق قاعدة القرار التالية:

إذا كانت قيمة P-Value للمتغير المستقل أقل من 5% ، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. أما إذا كانت قيمة P-Value أكبر من 5% أو مساوية لها ، يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل. وأوضح الجدول رقم(1) أن قيمة (P – Value = 0,000) للمتغير المستقل(حجم لجنة المراجعة) وهي تقل عن 5% ومن ثم فهي معنوية. وبناءً على ذلك يتم قبول فرض البحث البديل الفرعي الأول(H1a).

وتتفق بذلك نتائج الاختبار الإحصائي للعلاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Li et al.,2012; Gan et al., 2013; Madi et al., 2015; Haji , 2014) حيث خلصت هذه الدراسات إلى زيادة مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري كلما كبر عدد أعضاء لجنة المراجعة.

كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل (β_2) للمتغير المستقل الثاني بلغ -0,248 < صفر ، ويعني ذلك وجود علاقة بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. ولاختبار مدى معنوية هذه العلاقة تم استخدام قيمة P-Value في ظل مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية (α) 5% ، وأوضح الجدول رقم(1) أن قيمة (P – Value = 0,128) لاستقلال لجنة المراجعة وهي تزيد عن 5% ومن ثم فهي غير معنوية. وبناءً على ذلك يتم رفض فرض البحث البديل الفرعي الثاني(H1b).

وتتفق بذلك نتائج الاختبار الإحصائي للعلاقة بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Li et al.,2012 ; Uzliawati et al.,2014) حيث خلصت هذه الدراسات إلى عدم وجود ارتباط معنوي بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. ويمكن تفسير ذلك أن غالبية الشركات المصرية محل الدراسة يتكون جميع أعضائها من مديريين غير تنفيذيين ، حيث بلغ عدد مشاهدات تلك الشركات خلال خمس سنوات 206 مشاهدة من إجمالي 209 مشاهدة أي بنسبة 98,56% من إجمالي المشاهدات ، مما تسبب في جعل الارتباط بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري غير جوهري.

ومن ناحية أخرى أوضحت نتائج التحليل نموذج الإنحدار أن معامل (β_3) للمتغير المستقل الثالث بلغ 0,777 < صفر ، ويعني ذلك وجود علاقة طردية بين عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. ولاختبار مدى معنوية هذه العلاقة تم استخدام قيمة P-Value في ظل

مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية $(\alpha) 5\%$. وأوضح الجدول رقم (1) أن قيمة $(P - Value = 0.000)$ لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة ، وهي تقل عن 5% ومن ثم فهي معنوية. وبناءً على ذلك يتم قبول فرض البحث البديل الفرعي الثالث (H1c) .

وتتفق بذلك نتائج الاختبار الإحصائي للعلاقة بين تكرار اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري مع نتائج بعض الدراسات السابقة (المليجي ، 2015 ؛ Buallay,2018) حيث خلصت هذه الدراسات إلى أنه كلما زاد عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة المالية كلما زاد مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ككل.

وبناءً على التحليل السابق ، يتم قبول الفرض الرئيسي البديل (H1) جزئياً ، فمن ناحية ثبت الارتباط الإيجابي المعنوي بين كل من حجم لجنة المراجعة وتكرار اجتماعاتها ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. إلا أنه من ناحية أخرى ثبت عدم وجود ارتباط معنوي بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. وبناءً عليه تم رفض الفرض الفرعي الثاني (H1b) ، ويمكن تفسير ذلك أن غالبية الشركات المصرية محل الدراسة يتكون جميع أعضائها من مديريين غير تنفيذيين ، حيث بلغ عدد مشاهدات تلك الشركات خلال خمس سنوات 206 مشاهدة من إجمالي 209 مشاهدة أي بنسبة 98,56% من إجمالي المشاهدات ، مما تسبب في جعل الارتباط بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري غير جوهري.

إضافة إلى ما سبق تم ادخال المتغيرات الرقابية في نموذج الانحدار لاختبار أثرها على مستوى الإفصاح إن وجد (المرحلة الثانية) ، وتم اختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في ظل وجود المتغيرات الرقابية الأربعة الموضحة سابقاً - تشمل حجم الشركة ، نسبة الرفع المالي ، حجم مكتب المراجعة ، ودرجة التركيز في ملكية رأس المال- ، وذلك لاختبار ما إذا كانت تلك المتغيرات تؤثر على تلك العلاقة. وكانت معادلة نموذج الانحدار المتعدد كالتالي:

OICD=

$$\beta_0 + \beta_1 ACSIZE + \beta_2 ACINDEP + \beta_3 ACMEETING + \beta_4 CSize + \beta_5 LEVER + \beta_6 BIG4 + \beta_7 CONCE + \varepsilon$$

حيث أن:

OICD: المتغير التابع وهو مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ككل.

β_0 : ثابت المعادلة.

β_1 : معامل إنحدار المتغير المستقل الأول ، ACSIZE : المتغير المستقل الأول وهو حجم لجنة المراجعة.

β_2 : معامل إنحدار المتغير المستقل الثاني ، ACINDEP : المتغير المستقل الثاني وهو استقلال لجنة المراجعة.

β_3 : معامل إنحدار المتغير المستقل الثالث ، ACMEETING : المتغير المستقل الثالث وهو تكرار اجتماعات لجنة المراجعة.

β_4 : معامل إنحدار المتغير الرقابي الأول ، CSIZE : المتغير الرقابي الأول وهو حجم الشركة.

β_5 : معامل إنحدار المتغير الرقابي الثاني ، LEVER : المتغير الرقابي الثاني وهو نسبة الرفع المالي.

β_6 : معامل إنحدار المتغير الرقابي الثالث ، BIG4 : المتغير الرقابي الثالث وهو حجم مكتب المراجعة.

β_7 : معامل إنحدار المتغير الرقابي الرابع ، CONCE : المتغير الرقابي الرابع وهو تركيز الملكية. ويوضح

جدول رقم (2) نتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في وجود المتغيرات الرقابية على النحو التالي:

جدول رقم (2)

الاختبار الإحصائي لفروض البحث في ضوء المتغيرات الرقابية

بعد إدخال المتغيرات الرقابية			قبل إدخال المتغيرات الرقابية			البيان
اجتماعاتها	استقلالها	حجم اللجنة	اجتماعاتها	استقلالها	حجم اللجنة	
0,491	0,213-	3,019	0,777	0,248-	3,502	β معامل
0,004	0,153	0,000	0,000	0,128	0,000	P- Value
1,269	1,204	1,077	1,044	1,189	1,034	VIF
0,000			0,000			P- Value

وتوضح نتائج نموذج الانحدار المتعدد لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، في ضوء المتغيرات الرقابية ، أن النموذج مقبول معنوياً ، حيث تنخفض قيمة (P-Value = 0,000) له عن 0,05. بالإضافة إلى ذلك ، كما لوحظ أن معامل تباين التضخم VIF لكل المتغيرات المستقلة أكبر قيمة له هي

1,269 لمتغير تكرار اجتماعات لجنة المراجعة ولكنها تظل أقل من 2 ، مما يعكس عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض.

تم اختبار مدى كفاءة النموذج ككل في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في ضوء المتغيرات الرقابية من خلال اختبار الفرضية التالية:

H_0 : لا توجد علاقة خطية بين المتغير التابع وأي من المتغيرات المستقلة

$$: \beta_{1,2,3} = 0H_0$$

H_1 : توجد علاقة خطية بين المتغير التابع وأي من المتغيرات المستقلة

$$H1: \beta_{1,2,3} = 0$$

وأوضحت نتائج النموذج أن معامل (β_1) للمتغير المستقل الأول بلغ 3,019 < صفر ، ويعني ذلك وجود علاقة بين المتغير حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، كما أن هذه العلاقة طردية فكلما كبر حجم لجنة المراجعة كلما زاد مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. ولاختبار مدى معنوية هذه العلاقة تم استخدام قيمة P-Value في ظل مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية (α) 5% ، حيث تم مقارنة قيمة P-Value المشاهدة بمستوى المعنوية المفترض ($\alpha = 5\%$) ، وتطبيق قاعدة القرار السابق الإشارة إليها. وأوضح الجدول رقم (2) أن قيمة (P - Value = 0,000) للمتغير المستقل الأول تقل عن 5% ، ومتساوية مع مثلتها في نموذج الانحدار المتعدد في ظل المتغيرات المستقلة فقط (0,000). وبالتالي تؤكد نتائج نموذج الانحدار المتعدد في ظل المتغيرات الرقابية وجود ارتباط طردي معنوي بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

بالإضافة إلى ذلك أوضحت نتائج النموذج أن معامل (β_2) للمتغير المستقل الثاني بلغ -0,213 < صفر ، ويعني ذلك وجود علاقة بين المتغير استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. ولاختبار مدى معنوية هذه العلاقة تم استخدام قيمة P-Value في ظل مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية (α) 5% ، وأوضح الجدول رقم (2) أن قيمة (P - Value = 0,153) للمتغير المستقل الثاني تزيد عن 5% ، ووزادت قليلاً عن مثلتها في نموذج الانحدار المتعدد في ظل المتغيرات المستقلة فقط (0,128). وبالتالي ثبت عدم معنوية العلاقة. ومن ثم تؤكد نتائج نموذج الانحدار المتعدد في ظل المتغيرات الرقابية أنه ، على الرغم

من وجود ارتباط بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، إلا أن هذا الارتباط مازال غير معنوي.

ومن ناحية أخرى أوضحت نتائج نموذج الانحدار أن معامل (β_3) للمتغير المستقل الثالث بلغ 0,491 < صفر ، ويعني ذلك وجود علاقة طردية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. ولاختبار مدى معنوية هذه العلاقة تم استخدام قيمة P-Value في ظل مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية (α) 5%. وأوضح الجدول رقم (2) أن قيمة (P -Value = 0,004) لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة وهي أقل من 5% ، ومتقاربة مع مثيلتها في نموذج الانحدار المتعدد في حالة المتغيرات المستقلة فقط ، حيث بلغت 0,000 ومن ثم ثبت معنوية تلك العلاقة. وبالتالي تؤكد نتائج نموذج الانحدار المتعدد في ظل المتغيرات الرقابية وجود ارتباط طردي معنوي بين تكرار اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

وفيما يتعلق باختبار أثر المتغيرات الرقابية نفسها محل الدراسة على المتغير التابع ، يوضح الجدول رقم (3) العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة - حجم لجنة المراجعة ، استقلالها ، وتكرار اجتماعاتها - ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في ضوء أربعة متغيرات رقابية تشمل حجم الشركة ، نسبة الرفع المالي ، حجم لجنة المراجعة ، وتركز ملكية رأس المال.

جدول رقم (3)

نتائج الاختبار الإحصائي للمتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية

المتغيرات الرقابية				المتغيرات المستقلة			البيان
تركز الملكية	حجم مكتب المراجعة	الرفع المالي	حجم الشركة	اجتماعاتها	استقلالها	حجم اللجنة	
0,195-	5,027	0,008-	2,482	0,491	0,213-	3,019	β
0,080	0,000	0,184	0,000	0,004	0,153	0,000	P- Value
1,018	1,298	1,083	1,109	1,269	1,204	1,077	VIF

ويتضح من الجدول السابق ، معنوية العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، حيث تقل قيمة (P-Value = 0,000) عن 0,05. بمعنى آخر يؤثر حجم الشركة على طبيعة

العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، متفقة بذلك مع نتائج بعض الدراسات(الميهي ، 2013 ؛ Martins & Morais,2018). كما بلغ معامل(β_4) لحجم الشركة (2,482) < صفر مما يعكس وجود علاقة طردية معنوية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وهو ما خلصت إليه دراستا(الميهي ، 2013 ؛ Martins & Morais,2018).

كذلك أوضحت النتائج عدم معنوية العلاقة بين نسبة الرفع المالي للشركة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، حيث تزيد قيمة (P-Value = 0,184) عن 0,05. بمعنى لا تؤثر نسبة الرفع المالي للشركة على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، متفقة بذلك مع نتائج دراستي(الميهي ، 2013 ؛ Gan et al.,2013). وعلى الرغم من ذلك بلغ معامل(β_5) لنسبة الرفع المالي للشركة(-0,008) مما يعكس وجود علاقة عكسية بين نسبة الرفع المالي للشركة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، وتتفق بذلك مع بعض الدراسات السابقة(الميهي ، 2013).

بالإضافة إلى ذلك أوضحت النتائج معنوية العلاقة بين حجم مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، حيث تقل قيمة (P-Value = 0,000) عن 0,05. بمعنى يؤثر حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، متفقة بذلك مع نتائج دراستي(Gan et al.,2013 ؛ Akhtaruddin & Haron , 2010). كما بلغ معامل(β_6) لحجم مكتب المراجعة(5,027) مما يعكس وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

وأخيراً أوضحت النتائج عدم معنوية العلاقة بين تركيز ملكية رأس المال ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، حيث تزيد قيمة (P-Value = 0,080) عن 0,05. بمعنى لا يؤثر تركيز ملكية رأس المال على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، متفقة بذلك مع نتائج دراسة(الميهي ، 2013). وعلى الرغم من ذلك بلغ معامل(β_7) لدرجة تركيز الملكية(-0,195) مما يعكس وجود علاقة عكسية بين درجة تركيز الملكية ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، متفقة بذلك أيضاً مع نتائج دراسة(الميهي ، 2013).

ويخلص الباحث مما سبق إلى قبول الفرض البديل الرئيسي(H1) جزئياً ، حيث يوجد التأثير الإيجابي المعنوي لكل من حجم لجنة المراجعة وتكرار اجتماعاتها فقط ولا يوجد تأثير معنوي لاستقلال لجنة

المراجعة ، وذلك في وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة ، بدون وجود تأثير معنوي لنسبة الرفع المالي وتركز ملكية رأس المال على هذه العلاقة.

ب- التحليل الإضافي:

يعد التحليل الإضافي إحدى المنهجيات المتبعة لإضفاء المزيد من الوضوح أو الفهم على العلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي ومعالجة أي خلل بنموذج البحث الأساسي ، إن وجد من خلال الاعتماد على متغيرات أخرى لم يسبق اختبار أثرها في التحليل الأساسي أو تغيير طريقة معالجة بعض المتغيرات المستخدمة سلفاً على العلاقات محل الدراسة (ذكي ، 2018). وبناء عليه تم تحليل مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري إلى مكوناته ، ومن ثم تم اختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن كل من رأس المال الهيكلي ، البشري ، والعلاقات. وذلك لاختبار هل توجد نفس العلاقة على مستوى مكونات رأس المال الفكري الثلاثة أم لا ؟ لذلك تم عمل ثلاثة نماذج انحدار إضافية يمثل كل نموذج العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة محل الاختبار ومكون واحد من مكونات رأس المال الفكري: رأس المال الهيكلي ، رأس المال البشري ، ورأس المال الخارجي.

وتوضح الجداول رقم (4 ، 5) نتائج التحليل الإحصائي لنماذج الانحدار الثلاث ، وذلك على النحو

التالي:

جدول رقم(4)

الاختبار الإحصائي للمتغيرات المستتقة في وجود المتغيرات الرقابية
محل الداسة حالة النماذج الثلاث

نموذج رأس مال العلاقات			نموذج رأس المال البشري			نموذج رأس المال الهيكلي			البيان
اجتماعاتها	استقلالها	حجم اللجنة	اجتماعاتها	استقلالها	حجم اللجنة	اجتماعاتها	استقلالها	حجم اللجنة	
0,648	0,246-	2,042	0,702	0,046-	2,706	1,215	0,438-	3,895	معامل β
0,001	0,147	0,005	0,001	0,798	0,001	0,642	0,053	0,000	P- Value
1,269	1,204	1,077	1,269	1,204	1,077	1,269	1,204	1,077	VIF
0,000			0,000			0,000			P- Value للمنموذج

جدول رقم(5)

الاختبار الإحصائي للمتغيرات الرقابية حالة النماذج الثلاث

نموذج رأس مال العلاقات				نموذج رأس المال البشري				نموذج رأس المال الهيكلي				البيان
تركز الملكية	حجم مكتب المراجعة	الرفع المالي	حجم الشركة	تركز الملكية	حجم مكتب المراجعة	الرفع المالي	حجم الشركة	تركز الملكية	حجم مكتب المراجعة	الرفع المالي	حجم الشركة	
0,030	3,025	0,007	1,198	0,208-	5,471	0,012-	1,598	0,274-	5,264	0,010-	4,314	معامل β
0,812	0,031	0,328	0,086	0,126	0,000	0,117	0,033	0,104	0,005	0,307	0,000	P- Value
1,018	1,298	1,083	1,109	1,018	1,298	1,083	1,109	1,018	1,298	1,083	1,109	VIF
0,000				0,000				0,000				P- Value للمنموذج

بداية يتضح من الجدول رقم (4) معنوية النماذج الثلاث حيث قلت قيمة p-value للنماذج الثلاث عن 5% (بلغت 0,000%) لكل النماذج. كما لوحظ أن معامل تباين التضخم VIF لكل المتغيرات المستقلة بلغت أكبر قيمة له 1,269 لمتغير تكرار اجتماعات لجنة المراجعة ولكنها تظل أقل من 2 ، مما يعكس عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض.

بالإضافة إلى ذلك ، يتضح من جدول رقم(4) أن العلاقة المعنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ثبت صحتها أيضاً مع كل من رأس المال الهيكلية ورأس المال البشري فقط حيث بلغت (p-value = 0,000 ، 0,001) لكل منهما على الترتيب ، في حين لم تثبت صحة هذه العلاقة مع رأس المال الخارجي حيث بلغت (p-value = 0,005) له.

أما فيما يتعلق بعدم معنوية العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري فثبت صحتها أيضاً مع كل من رأس المال الهيكلية ، رأس المال البشري ، ورأس المال الخارجي (p-value = 0,053 ، 0,798 ، 0,147). أما بالنسبة لمعنوية العلاقة بين تكرار اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري فقد ثبت صحة هذه العلاقة مع كل من رأس البشري والعلاقات (p-value = 0,001 ، 0,001) ولم يثبت صحتها مع رأس المال الهيكلية (p-value = 0,642).

كما أوضحت النتائج أن متوسط الإفصاح عن رأس المال البشري يمثل أكبر متوسط للإفصاح حيث بلغ (42%) في الشركات محل الدراسة ، مقارنة بمتوسط الإفصاح عن رأس المال الهيكلية ورأس مال العلاقات (18% ، 9%) على الترتيب متفقة بذلك مع نتائج دراسة (Buallay , 2018). مما يعني زيادة مستوى الإفصاح عن رأس المال البشري في شركات العينة مختلفة بذلك مع نتائج بعض الدراسات السابقة (الميهي ، 2003 ، 2015 ؛ Haji, 2015). وعلى الرغم من ذلك أكدت نتائج دراسة (Haji, 2015) تزايد مستوى الإفصاح عن رأس المال البشري جوهرياً عبر الوقت. ويرجع السبب في ذلك إلى التحول نحو بناء الاقتصاد الدولي على المعرفة من خلال بناء قدرات ومهارات رأس المال البشري.

ومما سبق يتضح ثبوت معنوية العلاقة الطردية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وكذلك رأس المال البشري ورأس المال الهيكلية ، ولم تثبت مع رأس مال العلاقات. كما ثبتت عدم معنوية العلاقة العكسية بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري

وكذلك كافة مكوناته. في حين ثبت أن حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة -كمتغيرات رقابية - يؤثران تأثيراً معنوياً على العلاقة محل الدراسة.

8/6- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

استهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات الصناعية والتجارية والخدمية المقيدة بالبورصة المصرية ، واختبار أثر بعض المتغيرات الرقابية على تلك العلاقة. ولذلك سوف يستعرض الباحث نتائج البحث وتوصياته وأهم مجالات البحث المقترحة.

فيما يتعلق بنتائج البحث ، بداية يمكن الإجابة على تساؤلات البحث ، حيث تم الإجابة نظرياً على كل من السؤال الأول والثاني والثالث للبحث. حيث ركز السؤال الأول على أهمية ودوافع الإفصاح عن رأس المال الفكري ، وأوضحت الدراسات السابقة ضرورة تبني الشركات ثقافة التأكيد على أهمية رأس المال الفكري في تحقيق ميزة تنافسية في الأعمال. ولذا ينبغي على الشركات تطوير مبادرات استراتيجية وتكتيكية للإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري. كما خلصت الدراسات السابقة إلى أن القوائم المالية وحدها توفر معلومات غير كاملة وتم انتقادها بشكل كبير بسبب اتجاهها التاريخي. مما أدى إلى وجود طلب على إطار تقرير أعمال بديل يدمج كل من المعلومات المالية والمعلومات غير المالية والذي يعرف بتقرير الأعمال المتكامل. خاصة وأن المحرك الرئيسي للأعمال في القرن الواحد والعشرين يرتبط بالاستثمار في رأس المال الفكري ، كما أن نجاح أي اقتصاد لم يعد يرتبط برأس المال المادي والأراضي والمعدات ، ولكن يرتبط بالأفراد والمعارف التي يمتلكونها.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني والذي ركز على أهمية لجنة المراجعة في الشركات المصرية ، فقد اتفقت العديد من الدراسات على التأكيد على الدور الرقابي للجنة المراجعة ، فأشارت إلى أن لجنة المراجعة تقوم بدور هام في مساعدة مجلس إدارة الشركة في الرقابة والإشراف على سياسة إعداد تقارير الشركة. كما تلعب دوراً هاماً في الوفاء باحتياجات المستثمرين من المعلومات وكآلية رقابة على الإدارة العليا ، وتتحقق من توسع الشركة في الإفصاح الاختياري بشكل يمكن من التقييم الدقيق لقرارات الإدارة العليا وتحقيق التوازن بين مصالح

إدارة الشركة ومصالح حملة الأسهم. ولذلك تلعب لجنة المراجعة دوراً حيوياً في متابعة أنشطة مجلس إدارة الشركة من خلال تحسين جودة المعلومات المفصح عنها والتحقق من حماية مصالح حملة الأسهم.

بالإضافة إلى ذلك ، ركز السؤال الثالث على اختبار وتحديد شكل واتجاه العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. وفي هذا الشأن اتفقت الدراسات السابقة على وجود علاقة بين خصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة ، استقلالها ، وتكرار اجتماعاتها) ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. وعلى الرغم من ذلك اختلفت نتائج تلك الدراسات حول مدى معنوية تلك العلاقات فمنها من توصل إلى معنوية العلاقة بين حجم اللجنة ، استقلالها ، وتكرار اجتماعاتها ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري ، والبعض الآخر توصل إلى عدم معنوية العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة وتكرار اجتماعاتها ومستوى هذا الإفصاح. كما اختبرت تلك الدراسات بعض المتغيرات الرقابية التي قد تؤثر في العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري مثل فعالية حوكمة الشركات ، حجم الشركة ، نسبة الرفع المالي ، ربحية الشركة ، إزدواجية الدور لعضو لجنة المراجعة ، استقلال المجلس ، حجم مكتب المراجعة ، وتركز ملكية رأس المال.

أما فيما يتعلق بالسؤال الرابع من أسئلة البحث فقد تم الإجابة عليه عملياً ، حيث أشارت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود دليل عملي يؤكد وجود تأثير طردي معنوي لكل من حجم لجنة المراجعة وتكرار اجتماعاتها على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات محل الدراسة وكذلك مكوناته متفقة بذلك مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة. كما أوضحت النتائج وجود دليل عملي يفيد عدم معنوية العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

وأخيراً فيما يتعلق باختبار ما إذا كانت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري تتأثر بخصائص الشركات محل الدراسة تشمل حجم الشركة ، نسبة الرفع المالي ، حجم مكتب المراجعة ، وتركز ملكية رأس المال. فقد تم اختبار ذلك عملياً ، حيث أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة ، وعدم وجود تأثير معنوي لكل من نسبة الرفع المالي وتركز ملكية رأس المال.

ووفقاً لما انتهى إليه البحث من نتائج والإجابة على تساؤلاته ، وفي حدود أهدافه ومشكلته ، يوصي

الباحث بما يلي:

- يجب على أقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية توجيه الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات ذات الصلة بمحددات الإفصاح عن رأس المال الفكري ، نظراً لوجود جدل كبير حول كيفية الإفصاح عنه.
- ضرورة قيام أقسام المحاسبة والمراجعة في مرحلة الدراسات العليا بدراسة الإفصاح عن رأس المال الفكري ، هذا بالإضافة إلى دراسة تجارب دول العالم المختلفة ذات الصلة بمحددات الإفصاح عنه.
- ضرورة تفعيل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية للدور الرقابي للجنة المراجعة ذات الصلة بالإشراف على إعداد التقارير المالية وضمان تقليل مشكلة عدم التماثل بين إدارة الشركة والأصحاب المصلحة معها ، والعمل على الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية (الإفصاح عن رأس المال الفكري).
- العمل على زيادة وعي الشركات المصرية بأهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري كأصل يخلق قيمة للشركة.
- قيام الجهات المهنية المنوط بها إصدار معايير المحاسبة المصرية بتطوير المعايير المحاسبية ذات الصلة بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة ومزايا العاملين ، بحيث تتضمن إرشادات تفصيلية أكثر وضوحاً وتكون إلزامية للإفصاح عن رأس المال الفكري.

كما يعتقد الباحث أن المجالات التالية تحتاج إلى مزيد من البحوث مستقبلاً:

- اختبار أثر الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- اختبار أثر ازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- اختبار أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

- اختبار أثر اسناد وظيفة المراجعة الداخلية لطرف خارج الشركة على فعالية أداء لجنة المراجعة لمهامها - دراسة تجريبية.
- اختبار أثر استيفاء لجنة المراجعة لخصائصها القياسية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية:

- الميهي ، عادل عبد الفتاح مصطفى ، (2013) ، "أثر خصائص الشركة على الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المصرية: مدخل تحليل المحتوى " ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص:1-63.
- الهيئة العامة للرقابة المالية ، (2019) ، قرار وزير الاستثمار رقم(69) بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية - معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (23) ، "المحاسبة عن الأصول غير الملموسة" متاح على: <https://www.fra.gov.eg> .
- ، (2019) ، قرار وزير الاستثمار رقم(69) بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية - معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (38) ، "مزايا العاملين" متاح على: <https://www.fra.gov.eg> .
- ، (2019) ، قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. متاح على: <http://www.egx.com.eg> .
- ذكي ، نهى محمد ، (2018) ، " أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- سامي، مجدي محمد ، (2009) ، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد رقم (2) ، المجلد رقم (46) ، ص: 1-42 ، يوليو.
- صافي ، سمير خالد ، (2015) ، " مقدمة في تحليل نماذج الإنحدار باستخدام EViews - الجزء الثاني " ، الجامعة الإسلامية - غزة.

- صالح ، أحمد السيد إبراهيم ، (2017) " أثر المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة على جودة قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية دراسة تطبيقية" ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.
- علي ، عبد الوهاب نصر ، وشحاته السيد شحاته ، (2007) ، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.
- مليجي ، مجدي مليجي عبد الحكيم ، (2015) ، "أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية" ، مجلة الفكر المحاسبي - مصر ، مجلد التاسع عشر ، العدد رقم 4 ، ص: 1-60 ، ديسمبر.

ثانياً المراجع الأجنبية:

- Abdul Rahman , Rashidah , & Fairuzana Haneem Mohamed Ali , (2016) , "Board, audit committee, culture and earnings management: Malaysian evidence" , **Managerial Auditing Journal** , Vol. 21 , No. 7 , pp. 783-804
- Abdull Razak , Rahayu , Junaini Mohammad , & Sarah Mohammad , (2016) , "Intellectual Capital Disclosures Practices and Intellectual Capital Performance in Saudi Arabia Financial Institution" , **Journal of Business Studies Quarterly** , Vol. 7, No.4 , pp.1-14.
- Abeysekera , Indra , (2013) , "A template for integrated reporting", **Journal of Intellectual Capital** , Vol. 14 , No. 2 , pp. 227-245.
- Abhayawansa , Subhash , & James Guthrie , (2016) , "Does intellectual capital disclosure in analysts' reports vary by firm characteristics?" , Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting , Vol.35 , pp.26-38.
- Agrawal Anup , & Sahiba Chadha , (2005) , "Corporate governance and accounting scandals" , **Journal of Law & Economics**, Vol.48 , No.2 , pp. 371-406.

- Akhtaruddin , M. , & Hasnah Haron , (2010) , “Board ownership, audit committees’ effectiveness and corporate voluntary disclosures” , **Asian Review of Accounting** , Vol. 18, No. 1 , pp.68–82.
- Aldamen , Husam , Keith Duncan , Simone Kelly , Ray McNamara , & Stephan Nagel ,(2012) , “Audit committee characteristics and firm performance during the global financial crisis” , **Accounting and Finance** , No. 52 , pp. 971–1000.
- Alfraih , Mishari M. , (2017) ,” The value relevance of intellectual capital disclosure: empirical evidence from Kuwait” , **Journal of Financial Regulation and Compliance** , Vol. 25 , No.1 , pp. 22–38.
- Allegrini , Marco , & Giulio Greco , (2013) , “Corporate boards, audit committees and voluntary disclosure: evidence from Italian Listed Companies” , **Journal of Management & Governance**, Vol.17 , pp.187–216.
- Appuhami, R., & Tashakor, S., (2017), ‘The Impact of Audit Committee Characteristics on CSR Disclosure: An Analysis of Australian Firms “, **Australian Accounting Review**, Vol.27, No.4, pp. 400–420.
- Beattie , Vivien , & Sarah Jane Thomson , (2007) , “Lifting the lid on the use of content analysis to investigate intellectual capital disclosures” , **Accounting Forum** , Vol.31 , pp.129–163.
- Berzkaline, Irina (2013), “Application of Innovative Company Valuation Methods in Latvia: Analysis and Possibilities for Improvement”, **Management of Organizations: Systematic Research**, Vol. 66, p. 19– 36.
- Bhasin , Madan Lal , (2011) , “Disclosure of Intellectual Capital in Annual Reports: An Empirical Study of the Indian IT Corporations” , **Modern Economy**, Vol.2, pp.455–467.

- Böhm , Falko , Laury H. Bollen and Harold F. Hassink , (2016) ,” Audit Committee Charter Scope: Determinants and Effects on Audit Committee Effort” , **International Journal of Auditing** , Vol. 20, pp.119–132.
- Buallay , Amina , (2018) , “Audit committee characteristics: an empirical investigation of the contribution to intellectual capital efficiency” , **Measuring Business Excellence** , Vol. 22 , No. 2 , pp. 183–200.
- Carcello, Joseph V., & Terry L. Neal , (2003) , “Audit Committee Characteristics and Auditor Dismissals Following ‘New’ Going–concern Reports”, **Accounting Review**, Vol.78, No. 1, pp. 95–117.
- Cinquini , Lino , Emilio Passetti, Andrea Tenucci , & Marco Frey , (2012) , “Analyzing intellectual capital information in sustainability reports: some empirical evidence” , **Journal of Intellectual Capital** , Vol. 13 , No. 4 , pp. 531–561.
- Cornett, Marcia Millon , Jami Jone Mcnutt , & Hassan Tehranian, (2009) , “Corporate governance and earnings management at large U.S. bank holding companies”, **Journal of Corporate Finance**, Vol. 15, No., pp.412–430.
- Dumay , John , & Linlin Cai , (2014) , “A review and critique of content analysis as a methodology for inquiring into IC disclosure” , **Journal of Intellectual Capital** , Vol. 15 , No. 2, pp. 264–290.
- , (2015) , “Using content analysis as a research methodology for investigating intellectual capital disclosure A critique” , **Journal of Intellectual Capital** , Vol. 16 , No. 1, pp. 121–155.
- Dumay , John , & James Guthrie , (2017) , “Involuntary disclosure of intellectual capital: is it relevant?” , **Journal of Intellectual Capital** ,Vol. 18, No. 1, pp. 29–44.
- Enofe , Austine O. , Edosa Joshua Aronmwan , & Henry Sochima Abadua (2013),”Audit Committee Report In Corporate Financial Statements: Users

- 'Perception In Nigeria", **European Journal of Accounting Auditing and Finance Research**, Vol.1, No. 1, pp.16–28 , March.
- Ferreira , Ana Lúcia , Manuel Castelo Branco , & José António Moreira , (2012) , “Factors influencing intellectual capital disclosure by Portuguese companies” , **International Journal of Accounting and Financial Reporting** , Vol. 2, No. 2.
 - Gan , Kin , Zakiah Saleh , Masoud Abessi , & Ching Choo Huang , (2013) , “Intellectual capital disclosure in the context of corporate governance”, **J. Learning and Intellectual Capital**, Vol. 10, No. 1, pp.52–70.
 - Garanina , Tatiana , & John Dumay , (2017) , “Forward–looking intellectual capital disclosure in IPOs Implications for intellectual capital and integrated reporting” , **Journal of Intellectual Capital** , Vol.18 , No. 1, pp. 128–148.
 - Giuliani , Marco , (2013) , “Not all sunshine and roses: discovering intellectual liabilities “in action” , **Journal of Intellectual Capital** , Vol. 14 , No. 1, pp. 127–144.
 - Goebel , Viktoria , (2015) , “Is the literature on content analysis of intellectual capital reporting heading towards a dead end? ” , **Journal of Intellectual Capital** , Vol. 16 , No. 3, pp. 681–699.
 - Haji , Abdifatah Ahmed , (2015) , “The role of audit committee attributes in intellectual capital disclosures Evidence from Malaysia”, **Managerial Auditing Journal** , Vol. 30 , No. 8/9, pp. 756–784.
 - Haji , Abdifatah Ahmed , & Mutalib Anifowose , (2016) , “Audit committee and integrated reporting practice: does internal assurance matter” , **Managerial Auditing Journal** , Vol. 31 , No. 8/9, pp. 915–948.
 - International Accounting Standards Board (IASB), (2018), “**Employee Benefits**”, International accounting Standard (IAS) No.19, available at www.ifac.org.

- , (2018), “Intangible Assets”, International Accounting Standard (IAS) No.38, available at www.ifac.org.
- Kang, Won Sil, Alan Kilgore and Sue Wright, (2011), “The effectiveness of audit committees for low- and mid-cap firms”, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 26, No. 7, pp. 623–650.
- Karamanou, I., & Vafeas, N. (2005), “The association between corporate boards, audit committees, and management earnings forecasts: An empirical analysis”, **Journal of Accounting Research**, Vol.43, pp.453– 486.
- Krishnan, Jayanthi, (2005), “Audit committee quality and internal control: an empirical analysis”, **The Accounting Review**, Vol. 80 No. 2, pp. 649–675.
- Lary, Akeel M. , & Dennis W. Taylor , (2012), “Governance characteristics and role effectiveness of audit committees”, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 27 , No. 4, pp. 336–354.
- Li , Jing , Musa Mangena , & Richard Pike , (2012) , “The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure” , **The British Accounting Review** ,Vol. 44 , pp.98–110.
- Lin, Jerry W. June F. Li , & Joon S. Yang , (2006), “The effect of audit committee performance on earning quality”, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 2 , No. 9, pp. 921–933.
- Lyer , Venkataraman M. , E. Michael Bamber , & Jeremy Griffin , (2013) , “Characteristics of audit committee financial experts: an empirical study” , **Managerial Auditing Journal** Vol. 28 , No. 1, pp. 65–78.
- Maaloul , Anis , & Daniel Zéghal , (2015) ,” Financial statement informativeness and intellectual capital disclosure An empirical analysis” , **Journal of Financial Reporting and Accounting** ,Vol. 13 , No. 1, pp. 66–90.

- Macerinskiene , Irena & Simona Survilaite , (2011) , “Intellectual Capital As The Main Factor Of Company’S Value Added” , **Intelektinė Ekonomika Intellectual Economics** 2011, Vol. 5, No. 4(12), p. 560–574
- Madi , Hisham Kamel , Zuaini Ishakb , & Nor Aziah Abdul Manaf , (2014) , “The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure” , **Procedia – Social and Behavioral Sciences** , Vol.164 , pp.486 – 492.
- Makarov , Pavel , (2010) , “Intellectual Capital as an Indicator of a Sustainable Development”, **Journal of Sustainable Development** , Vol. 3, No. 3 , pp.85–90 , September.
- Mangena, Musa , & Richard Pike , (2005)”The effect of audit committee shareholding, financial expertise and size on interim financial disclosures” , **Accounting & Business Research**, Vol.35 , No.4 , pp. 327–349.
- Martins , Maria Manuela , Ana Isabel Morais , Helena Isidro , & Raul Laureano , (2018) , “Intellectual Capital Disclosure: the Portuguese Case” , **Journal of the Knowledge Economy** , Vol 9, No. 4, pp 1224–1245.
- Mehralian , Gholamhossein , Hamid Reza Rasekha , Peyman Akhavanb , & Ali Rajabzadeh Ghatar , (2013) ,”Prioritization of intellectual capital indicators in knowledge–based industries: Evidence from pharmaceutical industry” , **International Journal of Information Management** , Vol.33 , pp.209–216.
- Merkley, Kenneth J. , (2014), “Narrative disclosure and earnings performance: evidence from R&D disclosures”, **The Accounting Review**, Vol. 89 , No. 2 , pp. 725–757.
- Mohamed , Abeer , (2015) , “The Impact of Intellectual Assets Management on Profitability in Egyptian Companies: A Proposed Model”, **Journal of Business Studies Quarterly**, Vol.6, No.3 , pp.54–78.

- Mohamad, Muslim Har Sani , Hafiz Majdi Abdul Rashid , & Fekri Ali Mohammed Shawtari , (2012) , “Corporate governance and earnings management in Malaysian government linked companies: the impact of GLCs’ transformation policy”, **Asian Review of Accounting** , Vol. 20 , No. 3, pp. 241–258.
- Molodchik , Mariia , Carlos Jardon , & Elena Trapeznikova , (2018) , “Disclosing Intellectual Capital In Russian Companies” , **available at: <https://ssrn.com>**.
- Muttakin , Mohammad Badrul , Arifur Khan ,& Aatur Rahman Belal , (2015) , “Intellectual capital disclosures and corporate governance: An empirical examination” , **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting** , Vol.31, pp.219–227.
- Ntim , Collins G. , (2017) , “Governance structures, voluntary disclosures and public accountability”, **Accounting, Auditing & Accountability Journal** , Vol. 30 No. 1, pp.65–118.
- Petty, Richard, Federica Ricceri, & James Guthrie, (2008), “Intellectual capital: a user’s perspective”, **Management Research News**, Vol. 31, No. 6, pp. 434–447.
- Pisano , Sabrina , Luigi Lepore , & Rita Lamboglia , (2017) , “Corporate disclosure of human capital via LinkedIn and ownership structure An empirical analysis of European companies” , **Journal of Intellectual Capital** , Vol. 18 , No. 1, pp. 102–127.
- Ramanauskaitė , Agnė , & Marija Rita Laginauskaitė , (2014) , “Disclosure On Intellectual Capital In Annual Reports Of Nasdaq Omx Baltic–Listed Companies” , **Ekonomika** , Vol. 93 , No. 4 , pp.135–156.
- Romero , Francisca Tejedó , Lúcia Lima Rodrigues , & Russell Craig , (2017) , “Women directors and disclosure of intellectual capital information” **European Research on Management and Business Economics** , Vol. 23, No. 3, pp.123–131, September–December.

- Salehi , Mahdi , Gholamreza Enayat , & Parisa Javadi , (2014) , “The Relationship between Intellectual Capital with Economic Value Added and Financial Performance”, **Iranian Journal of Management Studies (IJMS)** , Vol. 7, No. 2,pp. 259–283 , July.
- Salehi , Mahdi , & Mohammadamin Shirazi , (2016) , “ Audit committee impact on the quality of financial reporting and disclosure Evidence from the Tehran Stock Exchange” , **Management Research Review** , Vol. 39 , No. 12, pp. 1639–1662.
- Samaha, Khaled , Hichem Khelif , & Khaled Hussainey , (2015) , “The impact of board and audit committee characteristics on voluntary disclosure: a meta-analysis” , **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation** , Vol.24, , pp.13–28.
- Sangiorgi , Daniela , & Benedetta Siboni , (2017) , “The disclosure of intellectual capital in Italian universities What has been done and what should be done”, **Journal of Intellectual Capital** , Vol. 18, No. 2, pp.354–372.
- Smith Report. (2003). Audit committees: Combined code guidance. London: FRC
- Sultana, Nigar, Harjinder Singh, & J–L. W. Mitchell, (2015), “Audit Committee Characteristics and Audit Report Lag”, **International Journal of Auditing**, Vol .19 , pp.72–87.
- Uzliawati, Lia, Djoko Suhardjanto, & Kartika Djati, (2014), “The Characteristics of Audit Committee and Intellectual Capital Disclosure in Indonesia Banking Industry”, **International Journal on Business Review (GBR)**, Vol 3, No 2 , pp.18–24 , March.
- Wagiciengo, Maina Michael, & Aatur Rahman Belal , (2012) , “Intellectual capital disclosures by South African companies: A longitudinal investigation” , **Advances in Accounting** , Vol.28, No.1, pp.111–119, June.

- Yang, Joon S. , & Jagan Krishnan , (2005) , “Audit Committee and Quarterly Earnings Management”, **International Journal of Auditing** , Vol.9 , No.3 , pp. 201–219.
- Zaluki , Nurwati A. Ahmad– , & Wan Nordin Wan–Hussin , (2010) , “Corporate Governance and Earnings Forecasts Accuracy” , **Asian Review of Accounting**, Vol. 18, No. 1, pp. 50–67.
- Zhang , Yan , Jian Zhou , & Nan Zhou (2007), “Audit committee quality, auditor independence, and internal control weaknesses”, **Journal of Accounting & Public Policy**, Vol. 26 No. 3, pp. 300–327.

ملحق (1)

المعلومات التجميعية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع لعينة الشركات محل الدراسة

اسم الشركة	عدد اجتماعات اللجنة	نسبة المديرية غير التنفيذيين	المديرين غير التنفيذيين	عدد أعضاء اللجنة	العلاقات	البشري	الهيكل	نسبة إفصاح الشركة	إجمالي عناصر المؤشر المفصوح عنها	شركة (1) - 2014
شركة (1) - 2014	4	66.67	2	3	14.29	43.48	25.00	32.61	46	15
2015	4	66.67	2	3	14.29	43.48	31.25	34.78	46	16
2016	4	66.67	2	3	14.29	43.48	31.25	34.78	46	16
شركة (2) - 2012	4	100	7	7	14.29	52.17	56.25	47.83	46	22
2013	15	100	7	7	28.57	43.48	56.25	45.65	46	21
2014	10	100	5	5	28.57	52.17	43.75	45.65	46	21
2015	9	100	5	5	42.86	60.87	37.50	50.00	46	23
شركة (3) - 2014	8	100	6	6	14.29	56.52	31.25	41.30	46	19
2015	5	100	5	5	14.29	65.22	31.25	45.65	46	21
2016	4	100	6	6	14.29	65.22	25.00	43.48	46	20
2017	12	100	4	4	14.29	60.87	31.25	43.48	46	20
شركة (4) - 2013	4	100	3	3	0.00	43.48	18.75	28.26	46	13
2014	4	100	3	3	0.00	39.13	18.75	26.09	46	12
2015	4	100	3	3	0.00	47.83	18.75	30.43	46	14
شركة (5) - 2014	4	100	4	4	14.29	43.48	25.00	32.61	46	15
شركة (6) - 2013	4	100	3	3	0.00	65.22	31.25	43.48	46	20
2014	4	100	3	3	0.00	47.83	31.25	34.78	46	16
2015	4	100	3	3	0.00	52.17	12.50	30.43	46	14
2016	4	100	3	3	0.00	47.83	37.50	36.96	46	17
شركة (7) - 2014	12	100	5	5	0.00	47.83	31.25	34.78	46	16
2015	12	100	5	5	0.00	52.17	43.75	41.30	46	19
2016	12	100	5	5	0.00	56.52	37.50	41.30	46	19
شركة (8) - 2014	13	100	3	3	14.29	60.87	12.50	36.96	46	17
2015	13	100	3	3	14.29	60.87	18.75	39.13	46	18
2016	13	100	3	3	14.29	60.87	18.75	39.13	46	18
شركة (9) - 2014	4	100	4	4	14.29	30.43	6.25	19.57	46	9
2015	3	100	3	3	14.29	30.43	0.00	17.39	46	8
2016	4	100	3	3	14.29	30.43	0.00	17.39	46	8
شركة (10) - 2013	4	100	3	3	14.29	26.09	12.50	19.57	46	9
2014	4	100	3	3	14.29	21.74	12.50	17.39	46	8
2015	4	100	3	3	14.29	26.09	6.25	17.39	46	8
شركة (11) - 2014	4	100	3	3	0.00	30.43	31.25	26.09	46	12
2015	4	100	3	3	0.00	30.43	31.25	26.09	46	12
شركة (12) - 2013	3	100	4	4	0.00	17.39	18.75	15.22	46	7
2014	4	100	3	3	0.00	26.09	6.25	15.22	46	7
2015	4	100	3	3	0.00	26.09	6.25	15.22	46	7
شركة (13) - 2014	4	100	3	3	14.29	39.13	12.50	26.09	46	12
2015	4	100	3	3	14.29	39.13	12.50	26.09	46	12

2013 - (14) شركة	6	46	13.04	6.25	21.74	0.00	3	3	100	4
2014	9	46	19.57	12.50	26.09	14.29	3	3	100	4
2012 - (15) شركة	20	46	43.48	25.00	65.22	14.29	5	5	100	12
2013	20	46	43.48	25.00	65.22	14.29	5	5	100	12
2016	20	46	43.48	25.00	65.22	14.29	5	5	100	12
2013 - (16) شركة	16	46	34.78	25.00	47.83	14.29	3	3	100	4
2014	16	46	34.78	25.00	47.83	14.29	3	3	100	4
2015	16	46	34.78	25.00	47.83	14.29	3	3	100	4
2016	18	46	39.13	37.50	47.83	14.29	3	3	100	4
2014 - (17) شركة	13	46	28.26	25.00	34.78	14.29	4	4	100	12
2015	13	46	28.26	18.75	39.13	14.29	3	3	100	12
2016	13	46	28.26	18.75	39.13	14.29	3	3	100	12
2013 - (18) شركة	22	46	47.83	25.00	69.57	28.57	3	3	100	4
2014	22	46	47.83	31.25	65.22	28.57	3	3	100	4
2015	22	46	47.83	31.25	65.22	28.57	3	3	100	4
2016	22	46	47.83	31.25	65.22	28.57	3	3	100	4
2014 - (19) شركة	11	46	23.91	12.50	34.78	14.29	3	3	100	4
2015	11	46	23.91	12.50	34.78	14.29	3	3	100	4
2014 - (20) شركة	10	46	21.74	6.25	39.13	0.00	3	3	100	4
2015	10	46	21.74	6.25	39.13	0.00	3	3	100	4
2013 - (21) شركة	9	46	19.57	6.25	34.78	0.00	3	3	100	4
2014	11	46	23.91	6.25	39.13	14.29	3	3	100	4
2015	11	46	23.91	6.25	39.13	14.29	3	3	100	4
2016	11	46	23.91	6.25	39.13	14.29	3	3	100	4
2014 - (22) شركة	11	46	23.91	6.25	39.13	14.29	3	3	100	12
2015	11	46	23.91	6.25	39.13	14.29	3	3	100	12
2016	11	46	23.91	6.25	39.13	14.29	3	3	100	12
2014 - (23) شركة	7	46	15.22	0.00	30.43	0.00	3	3	100	4
2015	10	46	21.74	12.50	34.78	0.00	3	3	100	4
2016	10	46	21.74	12.50	34.78	0.00	3	3	100	4
2013 - (24) شركة	10	46	21.74	0.00	39.13	14.29	3	3	100	15
2014	19	46	41.30	18.75	65.22	14.29	3	3	100	15
2015	21	46	45.65	25.00	65.22	28.57	3	3	100	14
2016	21	46	45.65	25.00	65.22	28.57	3	3	100	14
2017	21	46	45.65	25.00	65.22	28.57	3	3	100	14
2014 - (25) شركة	13	46	28.26	18.75	39.13	14.29	3	3	100	4
2015	13	46	28.26	18.75	39.13	14.29	3	3	100	4
2016	13	46	28.26	18.75	39.13	14.29	3	3	100	4
2014 - (26) شركة	10	46	21.74	6.25	39.13	0.00	4	4	100	4
2015	10	46	21.74	6.25	39.13	0.00	4	4	100	4
2016	10	46	21.74	6.25	39.13	0.00	4	4	100	4
2014 - (27) شركة	8	46	17.39	6.25	26.09	14.29	3	3	100	12
2015	11	46	23.91	6.25	39.13	14.29	3	3	100	12
2016	8	46	17.39	6.25	26.09	14.29	3	3	100	12
2015 - (28) شركة	8	46	17.39	0.00	34.78	0.00	3	3	100	4
2015	9	46	19.57	6.25	34.78	0.00	3	3	100	4
2016	9	46	19.57	6.25	34.78	0.00	3	3	100	4
2014 - (29) شركة	9	46	19.57	12.50	30.43	0.00	4	4	100	4
2015	9	46	19.57	12.50	30.43	0.00	4	4	100	4
2016	9	46	19.57	12.50	30.43	0.00	4	4	100	4

2013 - (30) شركة	13	46	28.26	12.50	43.48	14.29	3	3	100	4
2014	14	46	30.43	18.75	43.48	14.29	3	3	100	4
2015	14	46	30.43	18.75	43.48	14.29	3	3	100	4
2016	15	46	32.61	12.50	52.17	14.29	3	3	100	4
2013 - (31) شركة	18	46	39.13	37.50	47.83	14.29	3	3	100	15
2014	18	46	39.13	37.50	47.83	14.29	3	3	100	15
2015	18	46	39.13	37.50	47.83	14.29	3	3	100	15
2016	16	46	34.78	25.00	47.83	14.29	3	3	100	12
2014 - (32) شركة	10	46	21.74	0.00	39.13	14.29	5	5	100	4
2015	10	46	21.74	6.25	39.13	0.00	5	5	100	4
2016	9	46	19.57	12.50	26.09	14.29	5	5	100	4
2014 - (33) شركة	9	46	19.57	0.00	34.78	14.29	3	3	100	14
2015	9	46	19.57	0.00	34.78	14.29	3	3	100	14
2016	9	46	19.57	0.00	34.78	14.29	3	3	100	14
2014 - (34) شركة	9	46	19.57	0.00	34.78	14.29	3	3	100	4
2015	9	46	19.57	0.00	34.78	14.29	3	3	100	4
2016	9	46	19.57	0.00	34.78	14.29	3	3	100	4
2014 - (35) شركة	10	46	21.74	18.75	30.43	0.00	3	3	100	4
2015	10	46	21.74	18.75	30.43	0.00	3	3	100	4
2016	10	46	21.74	18.75	30.43	0.00	3	3	100	4
2014 - (36) شركة	10	46	21.74	6.25	39.13	0.00	3	3	100	3
2015	10	46	21.74	6.25	39.13	0.00	3	3	100	3
2016	10	46	21.74	6.25	39.13	0.00	3	3	100	3
2014 - (37) شركة	11	46	23.91	18.75	34.78	0.00	3	3	100	4
2014 - (38) شركة	11	46	23.91	12.50	39.13	0.00	3	3	100	4
2014 - (39) شركة	13	46	28.26	18.75	39.13	14.29	3	3	100	4
2014 - (40) شركة	15	46	32.61	31.25	43.48	0.00	3	3	100	4
2014 - (41) شركة	9	46	19.57	6.25	34.78	0.00	3	3	100	12
2014 - (42) شركة	12	46	26.09	18.75	39.13	0.00	4	4	100	4
2014 - (43) شركة	12	46	26.09	18.75	34.78	14.29	3	3	100	3
2014 - (44) شركة	9	46	19.57	6.25	34.78	0.00	3	3	100	4
2014 - (45) شركة	7	46	15.22	6.25	26.09	0.00	3	3	100	4
2014 - (46) شركة	10	46	21.74	12.50	34.78	0.00	3	3	100	4
2014 - (47) شركة	6	46	13.04	6.25	21.74	0.00	3	3	100	4
2014 - (48) شركة	13	46	28.26	18.75	34.78	28.57	5	5	100	4
2014 - (49) شركة	17	46	36.96	25.00	56.52	0.00	6	6	100	5
2014 - (50) شركة	19	46	41.30	50.00	39.13	28.57	4	4	100	7
2014 - (51) شركة	9	46	19.57	12.50	26.09	14.29	3	3	100	4
2014 - (52) شركة	7	46	15.22	6.25	26.09	0.00	3	3	100	14
2014 - (53) شركة	16	46	34.78	18.75	52.17	14.29	4	4	100	15
2014 - (54) شركة	17	46	36.96	50.00	34.78	14.29	3	3	100	1
2014 - (55) شركة	20	46	43.48	43.75	47.83	28.57	3	3	100	5
2014 - (56) شركة	23	46	50.00	43.75	56.52	42.86	3	3	100	16
2014 - (57) شركة	11	46	23.91	25.00	26.09	14.29	3	3	100	5
2014 - (58) شركة	16	46	34.78	31.25	43.48	14.29	3	3	100	4
2014 - (59) شركة	12	46	26.09	25.00	34.78	0.00	3	3	100	4
2014 - (60) شركة	8	46	17.39	0.00	34.78	0.00	3	3	100	4

2014 - (61) شركة	10	46	21.74	6.25	30.43	28.57	5	5	100	4
2014 - (62) شركة	15	46	32.61	18.75	47.83	14.29	3	3	100	4
2015 - (63) شركة	18	46	39.13	18.75	65.22	0.00	5	5	100	4
2015 - (64) شركة	11	46	23.91	12.50	39.13	0.00	5	5	100	4
2015 - (65) شركة	9	46	19.57	12.50	30.43	0.00	4	4	100	4
2014 - (66) شركة	26	46	56.52	68.75	60.87	14.29	3	3	100	4
2014 - (67) شركة	8	46	17.39	0.00	26.09	28.57	3	3	100	4
2014 - (68) شركة	10	46	21.74	12.50	34.78	0.00	4	4	100	4
2014 - (69) شركة	8	46	17.39	0.00	34.78	0.00	3	3	100	4
2013 - (70) شركة	9	46	19.57	0.00	39.13	0.00	3	3	100	4
2014	9	46	19.57	0.00	39.13	0.00	2	2	100	4
2015	9	46	19.57	0.00	39.13	0.00	2	2	100	4
2016	9	46	19.57	0.00	39.13	0.00	2	2	100	4
2014 - (71) شركة	11	46	23.91	12.50	39.13	0.00	3	3	100	4
2015	11	46	23.91	12.50	39.13	0.00	3	3	100	4
2016	11	46	23.91	12.50	39.13	0.00	3	3	100	4
2014 - (72) شركة	19	46	41.30	25.00	60.87	14.29	4	4	100	8
2015	19	46	41.30	25.00	60.87	14.29	4	4	100	8
2016	20	46	43.48	31.25	60.87	14.29	4	4	100	8
2013 - (73) شركة	12	46	26.09	6.25	47.83	0.00	3	3	100	4
2014	13	46	28.26	12.50	47.83	0.00	3	3	100	4
2015	13	46	28.26	12.50	47.83	0.00	3	3	100	4
2016	13	46	28.26	12.50	47.83	0.00	3	3	100	4
2013 - (74) شركة	8	46	17.39	6.25	30.43	0.00	3	3	100	4
2014 - (75) شركة	7	46	15.22	6.25	26.09	0.00	3	3	100	5
2014 - (76) شركة	11	46	23.91	18.75	34.78	0.00	3	3	100	4
2015	11	46	23.91	18.75	34.78	0.00	3	3	100	4
2013 - (77) شركة	14	46	30.43	31.25	34.78	14.29	3	3	100	6
2014	17	46	36.96	31.25	47.83	14.29	3	3	100	5
2015	17	46	36.96	31.25	47.83	14.29	3	3	100	5
2014 - (78) شركة	12	46	26.09	6.25	43.48	14.29	3	3	100	4
2015	12	46	26.09	6.25	43.48	14.29	3	3	100	4
2013 - (79) شركة	12	46	26.09	6.25	47.83	0.00	3	3	100	4
2014 - (80) شركة	10	46	21.74	6.25	39.13	14.29	3	3	100	4
2015	11	46	23.91	6.25	39.13	0.00	3	3	100	4
2016	12	46	26.09	12.50	39.13	14.29	3	3	100	4
2014 - (81) شركة	14	46	30.43	37.50	34.78	0.00	3	3	100	4
2015	14	46	30.43	37.50	34.78	0.00	3	3	100	4
2014 - (82) شركة	6	46	13.04	0.00	26.09	0.00	3	3	100	4
2013 - (83) شركة	10	46	21.74	6.25	39.13	0.00	3	3	100	4
2014	9	46	19.57	6.25	34.78	0.00	3	3	100	4
2013 - (84) شركة	13	46	28.26	31.25	34.78	0.00	3	3	100	4
2014	13	46	28.26	31.25	34.78	0.00	2	2	100	4
2015	13	46	28.26	31.25	34.78	0.00	2	2	100	4
2016	13	46	28.26	31.25	34.78	0.00	2	2	100	4

2013 - (85) شركة	17	46	36.96	25.00	47.83	28.57	6	6	100	8
2014	17	46	36.96	25.00	47.83	28.57	6	6	100	8
2015	17	46	36.96	25.00	47.83	28.57	6	6	100	8
2016	17	46	36.96	25.00	47.83	28.57	6	6	100	8
2013 - (86) شركة	20	46	43.48	43.75	52.17	14.29	4	4	100	4
2014	21	46	45.65	50.00	52.17	14.29	4	4	100	4
2015	21	46	45.65	50.00	52.17	14.29	4	4	100	4
2016	21	46	45.65	50.00	52.17	14.29	4	4	100	4
2014 - (87) شركة	9	46	19.57	0.00	34.78	14.29	3	3	100	4
2014 - (88) شركة	14	46	30.43	25.00	43.48	0.00	3	3	100	9
2015	14	46	30.43	25.00	43.48	0.00	3	3	100	9
2016	14	46	30.43	25.00	43.48	0.00	3	3	100	9
2014 - (89) شركة	10	46	21.74	6.25	39.13	0.00	3	3	100	4
2016	10	46	21.74	6.25	39.13	0.00	3	3	100	4
2013 - (90) شركة	14	46	30.43	12.50	47.83	14.29	3	3	100	4
2014	17	46	36.96	31.25	47.83	14.29	3	3	100	4
2015	16	46	34.78	31.25	43.48	14.29	3	3	100	4
2016	15	46	32.61	31.25	39.13	14.29	3	3	100	4
2013 - (91) شركة	6	46	13.04	0.00	26.09	0.00	3	3	100	1
2014	6	46	13.04	0.00	26.09	0.00	3	3	100	1
2014 - (92) شركة	16	46	34.78	25.00	43.48	28.57	3	3	100	4
2014 - (93) شركة	13	46	28.26	18.75	39.13	14.29	3	3	100	4
2015	13	46	28.26	18.75	39.13	14.29	3	3	100	4
2014 - (94) شركة	10	46	21.74	18.75	30.43	0.00	4	4	100	4
2014 - (95) شركة	9	46	19.57	6.25	34.78	0.00	3	3	100	4
2014 - (96) شركة	10	46	21.74	18.75	30.43	0.00	3	3	100	4
2014 - (97) شركة	12	46	26.09	18.75	39.13	0.00	5	5	100	4
2013 - (98) شركة	16	46	34.78	31.25	47.83	0.00	4	4	100	6
2014	16	46	34.78	31.25	47.83	0.00	4	4	100	6

ملحق رقم (2)

المؤشر المقترح لقياس مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري

رأس المال الهيكلي	رأس المال البشري	رأس مال العلاقات
1- العلامات التجارية.	17- عدد الموظفين.	40- عدد العملاء.
2- البحوث والتطوير.	18- معدل دوران الموظفين.	41- رضا العملاء.
3- براءات الاختراع.	19- أجور ومرتببات العاملين.	42- حصة الشركة في السوق.
4- حقوق الطبع والنشر.	20- متوسط أجر لعامل.	43- المبيعات السنوية مقسمة وفقاً لعدد العملاء.
5- التراخيص وحقوق الامتياز.	21- نظم الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين.	44- العلامات التجارية المقتناة من خارج الشركة.
6- برامج الكمبيوتر.	22- برامج تدريب الموظفين.	45- شهرة المحل.
7- أسماء المجلات والصحف.	23- المؤهلات والكفاءات المهنية.	46- قنوات التوزيع.
8- ثقافة الشركة.	24- الخبرة.	
9- فلسفة الإدارة.	25- العمر والجنس.	
10- معلومات عن المسؤولية الإجتماعية.	26- توزيع العاملين بين الوظائف المختلفة.	
11- معلومات عن الاستثمار في البيئة.	27- مشاركة الموظف في المجتمع.	
12- مشاركة الشركة في المجتمع.	28- مكافآت نهاية الخدمة.	
13- سمعة الشركة.	29- انتاجية العامل.	
14- شبكات الاتصال والمعلومات.	30- انتاجية الجنيه أجر.	
15- التأمين على عمليات الشركة.	31- حصة العاملين في الأرباح.	
16- الجودة. (شهادات الأيزو)	32- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.	
	33- المعاشات.	
	34- رضا الموظفين.	
	35- الأنشطة الترفيهية للموظفين.	
	36- السلامة الصحية والمهنية للموظفين.	
	37- الرعاية الطبية والإسكان.	
	38- التأمينات الإجتماعية.	
	39- التأمين على الحياة.	